Distribution: Restricted EB 2003/78/R.18 19 March 2003
Original: English البند 8(ب) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والسبعون

روما، 9–10 أبريل/نيسان 2003

التقرير السنوي عن التقييم

Document #: 320353
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

		الصفحة
الجزء الأول:	**أنشطة الصندوق في مجال التقييم**	
أولا –	مقدمة	**1**
ثانيا –	استعراض منجزات عام 2002	1
ثالثا –	الأولويات والأهداف لعام 2003	9
رابعا –	الجوانب الرئيسية لبرنامج العمل في عام 2003	10
		7
الجزء الثاني:		**15**
أولا –	**الخلفية**	**15**
ثانيا –	الغرض والنطاق	16
ثالثا –	نهج توحيد تقييم التأثير والأداء	17
رابعا –	التحديات التي يتعين مواجهتها	20
خامسا –	الأفكار المستخلصة	21
سادسا –		
الجزء الثالث:	**لجنة التقييم**	22
أولا –	الأنشطة الرئيسية	22
ثانيا –	بعض الجوانب البارزة المختارة من مناقشات لجنة التقييم	27
الملاحق:		
الأول –	موجز الإنجازات في عام 2002	30
الثاني –	برنامج عمل مكتب التقييم والدراسات للفترة 2003-2004	33
الثالث –	حصر عمليات التقييم التي قام بها مكتب التقييم والدراسات	38
الرابع –	أنواع التقييم التي يجريها مكتب التقييم والدراسات	41
الخامس –	اتفاق نقطة الإنجاز ومجموعة المشاركة الأساسية للتعليم	42
السادس –	الدراسات والآراء	43

الجزء الأول – أنشطة الصندوق في مجال التقييم

أولا – مقدمة

1 – يتألف تقرير عام 2003 عن تقييم مكتب التقييم والدراسات من ثلاثة أجزاء رئيسية: يشمل الجزء الأول استعراضاً لمنجزات عام 2002 وموجزاً لأولويات وأهداف عمل التقييم لعام 2003؛ ويقدم الجزء الثاني مخططاً عاماً للتقرير السنوي عن نتائج علميات الصندوق وتأثيرها، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في شهر سبتمبر/ أيلول 2003؛ ويقدم الجزء الثالث موجزاً للأنشطة الرئيسية للجنة التقييم وأبرز نقاط مناقشاتها في عام 2002.

ثانيا – استعراض منجزات عام 2002[1]

2 – كانت أولويات مكتب التقـييم والدراسات في عام 2002 ما يلي: (i) تقييم التأثير والإبلاغ عنه والتعلـم منـه؛ (ii) الإسهام في الدور الحفاز للصندوق؛ (iii) الإسهام في المناقشة الجارية بشأن الوجود الميداني للصندوق بعمله في مجال التقييم. فيما يلي موجز للمنجزات الرئيسية في هذه الميادين.

ألف – تقدير التأثير والإبلاغ عنه والتعلم منه

3 – تم تفصيل الحاجة إلى تقدير تأثير عمليات الصندوق وأدائها في الخطة الخامسة للصندوق: خطة عمل (2000-2002)، التي أكدت مجالين مترابطين يحتاجان إلى تحسين: منهجية الصندوق في تقدير التأثير؛ وقدرة المشاريع والبرامج التي يدعمها الصندوق على إجراء عمليات رصد وتقييم منهجية.

نحو منهجية جديدة لتقدير التأثير

4 – نفذت الخطوة الرئيسية الأولى في وضع منهجية جديدة لتقدير التأثير في الفترة 2000-2001، وقد تكونت من وضع إطار منهجي جديد للتقييم يتألف من مجموعة معايير تقييم مشتركة، من بينها أثر العمليات على الفقر الريفي، والعوامل الرئيسية للاستدامة، والابتكار ورفع المستويات. يستند اختيار هذه المجالات وتعريفها إلى *تقرير الفقر الريفي لعام 2001*، والإطار الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2002-2006 والخبرة التي اكتسبها مكتب التقييم والدراسات من تقييم عدد كبير من المشاريع التي يدعمها الصندوق على مدى بضع سنوات. وتضم المجالات فئات متفقاً عليها من مؤشرات التأثير على تخفيف وطأة الفقر الريفي.

5 – طبق مكتب التقييم والدراسات هذه المنهجية على أساس تجريبي على عشر تقييمات لمشاريع أجريت في عام 2002. ومن شأن استخدام إطار منهجي ثابت في جميع تقييمات المشاريع أن يمكِّن المكتب من تقدير التأثير وتقييمه على نحو أفضل وإعطاء صورة متكاملة للنتائج والتعلُّم من مجموعة من الأنشطة التي يدعمها الصندوق كل سنة.

[1] يرد موجز أكثر تفصيلاً لمنجزات عام 2002 في المرفق الأول.

وستقدم النتائج المتكاملة لهذه التقييمات أساساً لإنتاج مكتب التقييم والدراسات التقرير السنوي عن نتائج علميات الصندوق وتأثيرها.

تحسين نظم الرصد والتقييم على مستوى المشاريع

6 - في عام 2002، وضع مكتب التقييم والدراسات اللمسات الأخيرة على وضع ونشر دليل عملي بعنوان *الإدارة من أجل التأثير في التنمية الريفية – دليل رصد المشاريع وتقييمها* (يشار إليه فيما يلي أدناه بعبارة دليل الرصد والتقييم)، وكان الهدف من ورائه هو تيسير وضع نظام للرصد والتقييم على مستوى المشاريع وتركيبه واستعماله كأداةٍ للإدارة الموجهة نحو التأثير. نشر دليل الرصد والتقييم باللغة الإنجليزية وتُرجم إلى لغات الصندوق الرسمية الثلاث الأخرى، ووزع على جميع شُعب دائرة إدارة البرامج، والشركاء على الصعيد القطري وجميع الجهات العاملة في ميدان التنمية. غير أن الصندوق يعترف بأن دليل الرصد والتقييم في حد ذاته لن يؤدي تلقائياً إلى نظم رصدٍ وتقييمٍ أفضل وأن الحاجة تدعو إلى بذل جهود متضافرة لزيادة حساسية الشركاء في المشاريع وتدريبهم على النُّهُج التي يتبعها الصندوق. ولهذا الغرض شرع مكتب التقييم والدراسات في عام 2002 في عملية وضع دليل رصد وتقييم إقليمي خاص لغرب ووسط إفريقيا وآخر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (انظر الفصل الثالث).

باء – الإسهام في الدور الحفاز للصندوق

7 - واصل مكتب التقييم والدراسات في عام 2002 زيادة تركيزه على "تقييمات رفيعة المستوى"[2]، أي تقييمات على مستوى الصندوق بأسره، وتقييمات على مستوى البرنامج القطري, وأخرى على مستوى الموضوع. وتهدف التقييمات رفيعة المستوى إلى توليد ما يلزم الصندوق من معرفة ورؤية داخلية لوضع استراتيجيات قطرية وإقليمية وقطاعية جديدة أو تنقيح الاستراتيجيات القائمة، وبذلك ينتج لبنات البناء لأعمال الدعوة والحوار حول السياسات التي يتوقع أن تؤديهما على الصعيدين القطري والإقليمي، وفي بعض الحالات الشروع الفعلي في تنفيذهما.

تقييم برنامج منح المساعدة التقنية في البحوث الزراعية على مستوى الصندوق بأسره

8 - أنجز تقييم برنامج منح المساعدة التقنية الذي يقدمه الصندوق في عام 2002، ونوقش في دورة لجنة التقييم المعقودة في شهر سبتمبر/أيلول 2000. وأكد التقييم استمرار كون البرنامج مناسباً لولاية الصندوق وإطاره الاستراتيجي، وأن الصندوق قام، من خلال البرنامج، بدور دعائي قوي في تعزيز البحوث الزراعية الدولية الموجهة نحو تخفيف حدة الفقر. وكانت منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية بوجه العموم فعالة إلى حد معقول في تحقيق أهدافها المعلنة, لا سيما منذ عام 1998 عقب تطبيق اللامركزية على عملية وضع البرنامج وتحسين إدارته. واستنتج التقييم أيضاً أن البرنامج أصبح أوسع انتشاراً في تركيزه إلى حدٍّ ما، وأنه لا يمكن تحديد أثر كثير من منح المساعدة التقنية على تخفيف حدة الفقر. وعيَّن التقييم عدداً من مجالات البرنامج التي تحتاج إلى تحسين، مثل الحاجة إلى ما يلي: (i) تطوير سياسة واستراتيجية لدعم الصندوق للبحوث الزراعية؛ (ii) زيادة تأثير برنامج منح المساعدة التقنية والمؤسسات على الفقر؛ (iii) تعزيز الأواصر بين البحوث الممولة بالمنح والبرنامج الاستثماري للصندوق؛ (iv) تحسين العمليات والإجراءات الداخلية. بالنظر إلى أهمية هذا التقييم، طلبت لجنة التقييم من رئيسها أن يقدم موجزاً

[2] ترد تعريفات أنواع التقييم المختلفة التي قام بها مكتب التقييم والدراسات في المرفق الرابع.

لاستنتاجاتها إلى دورة المجلس التنفيذي للصندوق المنعقدة في شهر سبتمبر/أيلول 2002. وسوف تستخدم نتائج التقييم والتوصيات الصادرة عنه في تقييم سياسة الصندوق بشأن منح المساعدة التقنية المقرر عرضها على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003. ولهذا الغرض يشارك مكتب التقييم والدراسات الآن في أعمال فرقة العمل المكلفة وضع سياسة منح المساعدة التقنية.

تقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة

9 - أتمَّ مكتب التقييم والدراسات في عام 2002 تقييمه للبرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة، الذي نوقش في دورة لجنة التقييم المعقودة في سبتمبر/أيلول 2002. وأيدت اللجنة بوجه العموم تحليل التقييم وتوصياته الرئيسية وشددت على أهمية تعزيز القدرة المحلية وزيادة مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إعداد المشاريع وتنفيذها؛ والحاجة إلى تحقيق توازن أفضل بين نهج موجه نحو النمو لتخفيف حدة الفقر الريفي وآخر يساعد أفقر المجتمعات المحلية من خلال تدخلات أكثر مباشرةً؛ والقيام تدريجياً بإلغاء إعانات المدخلات الزراعية المتكررة، مثل بذار الكسافا، وإدارة وصيانة هياكل الاستفادة من المياه؛ والعمل على وضع ترتيبات، على نطاق أوسع، لتقاسم تكاليف استثمارات مثل تطوير شبكات صغيرة للري وتوريد مياه الشرب. وعقدت حلقة عمل وطنية لأصحاب الشأن، على شكل مائدة مستديرة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 لبحث نتائج التقييم وصياغة اتفاق عند انتهاء التقييم.[3] وستوفر هذه الأخيرة أساساً لوضع ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة لجمهورية تنزانيا المتحدة في عام 2003.

التقييم المواضيعي للإرشاد الزراعي ودعم ابتكارات المزارعين في غرب ووسط أفريقيا

10 - أبرز هذا التقييم المواضيعي، الذي أجري في عام 2001، الدروس المستفادة من عدد من مشاريع التنمية الزراعية/الريفية التي يدعمها الصندوق في المنطقة والتي تحتوي على عنصر إرشاد بين عناصرها. ناقشت لجنة التقييم هذا التقييم في عام 2001، كما نوقش في المملكة المتحدة، أثناء اجتماع مجموعة مبادرة نيوشاتيل[4] في بداية عام 2002. وأتاح التقييمُ للصندوقِ فرصةً لإطلاع سلسلة عريضة من المنظمات المهتمة بهذا الموضوع بوجهٍ خاصٍّ على النتائج الرئيسية للتقييم ومناقشتها معها. وخُطِّطَ لعقد حلقة عمل إقليمية في منطقة وسط وشرق إفريقيا في عام 2002. غير أنه تقرر، بعد التشاور مع شعبة غرب ووسط إفريقيا التابعة لإدارة البرامج، توسيع نطاق حلقة العمل لتشمل معرضاً وتبادلاً لابتكارات المزارعين إلى جانب حلقة عمل بشأن الابتكارات الزراعية المعروضة ومناهج تأييد مثل هذه الابتكارات. وسوف تعقد حلقة العمل الآن في عام 2003.

التقييم المواضيعي للزراعة العضوية في أمريكا اللاتينية

11 - درس التقييم المواضيعي المذكور أعلاه صغار المزارعين المشتغلين بإنتاج المحاصيل الزراعية بطريقة عضوية (أي بدون أي مدخلات كيميائية) في ستة من بلدان أمريكا اللاتينية. وعقدت في روما حلقة عمل دولية في سبتمبر/أيلول 2002 لتصديق نتائج الدراسة وطرح أفكار لمبادرات إنمائية مستقبلة تشمل عنصر الزراعة العضوية.

[3] يرد تعريف الاتفاق عند انتهاء التقييم في المرفق الخامس.

[4] مجموعة دولية من ممثلي وكالات التعاون الثنائي والدولي النشطة في ميدان الإرشاد الزراعي.

حضر حلقة العمل عدد كبير متنوع من المؤسسات العامة والخاصة. وتشير نتائج التقييم وحلقة العمل كلتيهما إلى أن في الإمكان ممارسة الزراعة العضوية لمشاريع تستهدف صغار المزارعين شريطة أن تؤخذ في الحسبان أوجه الاختلاف فيما بينهم بشكلٍ كافٍ. فالزراعة العضوية تحتاج إلى أرض خصبة نسبياً، وإلى أمن حيازة الأرض، وتوفر اليد العاملة في أسر المزارعين وحوافز لدى المزارعين. ويمكن توجيه دعم الصندوق إلى المجالات التالية: تمويل الشهادات واحتياجات العمل الإضافية أثناء الفترة الانتقالية؛ توفير التدريب وأدوات نشر المعلومات إلى صغار المزارعين؛ وبناء قدرات جمعيات المزارعين لا سيما بشأن الوصول إلى الأسواق المحلية والمهارات الإدارية؛ والاشتراك في حوار حول السياسات بشأن قضايا حيازة الأرض والدفاع عن قيمة الزراعة العضوية.

التقييم المواضيعي لنظم المعرفة المحلية في منطقة آسيا والمحيط الهادي

12 – أهداف هذا التقييم المواضيعي هي تقدير وتوثيق استخدام المعارف والابتكارات المحلية في الأنشطة التي يدعمها الصندوق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وصياغة أفكار مستخلصة وتوصيات ملموسة يمكنها أن تسهم في استخدام المعارف والابتكارات المحلية على وجهٍ أفضل في الأنشطة الجارية والمستقبلة في المنطقة. ويشمل التقييم، في جملة عناصر أخرى، دراسات مفصلة لحالات انفرادية في ثمانية مشاريع يدعمها الصندوق ومسابقة للبحث عن معارف فقراء الريف في المنطقة وابتكاراتهم.

جيم – الإسهام في المناقشة الجارية بشأن الوجود الميداني للصندوق

13 – توفَدُ بعثاتُ الصندوق الإشرافية عادةً من قبل المؤسسات المتعاونة مع الصندوق. ولا توفر ترتيبات الإشراف غير المباشر الراهنة دائماً دعم التنفيذ اللازم لتشجيع الإدارة الموجهة لبيان تأثير المشاريع. وهي تفصل بين الصندوق والميدان وبالتالي تحجب عنه الخبرة التي تتولَّد أثناء التنفيذ – وهي خبرة قَيِّمة للصندوق. وذُكِرَ في التقييم أن وجود الصندوق غير الدائم والمحدود جداً في الميدان يشكل نقطة ضعف كبيرة في قدرته على 'المشاركة' في المشروع والحوار حول السياسات، أو في جهود التنسيق والشراكات مع الآخرين على الصعيد القطري. ويسعى الصندوق في الوقت الحاضر إلى زيادة 'وجوده الميداني' ليكون له دور أنشط في الشراكات المقامة على الصعيد القطري والحصول على المعرفة اللازمة ليكون تأثيره ملحوظاً. وكجزءٍ من جهود الصندوق في هذا الصدد، شرع مكتب التقييم والدراسات في إجراء تقييم على مستوى الصندوق بأسره لطرائق الإشراف التي يأخذ بها الصندوق سيقيِّم فيه كيفية الإشراف على مشاريع الصندوق. وسيشمل هذا التقييم تحليلاً لنوعية الإشراف بموجب مختلف الطرائق ومساهمته في تأثير ملحوظ. ويقوم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات حالياً بمراجعة الحسابات بتنسيق وثيق مع مكتب التقييم والدراسات. ومن المتوقع أن ينتهي التقييم في غضون عام 2003.

دال – أنشطة أخرى

مساهمة إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق

14 – كرس مكتب التقييم والدراسات في عام 2002 قسماً كبيراً من موارده للإسهام في إجراء مشاورة بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق, لا سيما للمراجعة الخارجية لنتائج عمليات الصندوق وتأثيرها، ومناقشة استقلال المكتب.

المراجعة الخارجية لنتائج عمليات الصندوق وتأثيرها

15 - طلبت المشاورة المعقودة بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق، في دورتها الأولى المعقودة في فبراير/شباط 2002، إجراء مراجعة خارجية لنتائج عمليات الصندوق وتأثيرها لاستخدامها كمُدخَلٍ في المداولات بشأن تجديد الموارد. وأسهم مكتب التقييم والدراسات في تعريف عملية المراجعة الخارجية وتعيين هويات الأعضاء والاستشاريين الذين سيشاركون فيها. وقام كذلك بوظيفة أمانة فريق المراجعة الخارجية. ونوقشت نتائج المراجعة الخارجية في الدورة الثالثة للمشاورة المعقودة في يوليو/تموز 2002. واستدعى هذا النشاط غير المتوقع مشاركة كثيفة جداً من قبل أربعة من موظفي المكتب في الأشهر الستة الأولى من عام 2002. وكذلك استوعب المكتب كامل التكاليف المالية للمراجعة، وهي تكاليف كبيرة، في ميزانيته الأساسية، مما أثر على عدد من عمليات التقييم كان من المقرر أن يقوم بها في عام 2002.[5]

استقلال مكتب التقييم والدراسات

16 - اقترحت دولة عضو، في مقترحات السياسة العامة التي تقدمت بها للتجديد السادس لموارد الصندوق، أن يكون المكتب تابعاً للمجلس التنفيذي مباشرة، مستقلاً عن الإدارة، بغية تحسين الفعالية الإجمالية لوظائف التقييم التي يقوم بها الصندوق. وطُلِبَ من المكتب، في هذا الصدد أن يعد ورقة للمناقشة لإعطاء المشاركين في عملية تجديد الموارد مزيداً من المعلومات ورؤية داخلية حول هذه المسألة. قدمت ورقة المناقشة في دورة غير رسمية للجنة التقييم في سبتمبر/أيلول 2002، وجرى استعراضها في جلسة من جلسات المشاورة في أكتوبر/تشرين الأول 2002. وأجريت مناقشة أخرى للموضوع في جلسة ديسمبر/كانون الأول 2002 من جلسات المشاورة.

17 - جلسة ديسمبر/كانون الأول من جلسات المشاورة، اتخذت الدول الأعضاء قرارات محددة بشأن استقلال المكتب، وتشكيله المستقبلي ومجمل عملياته. فتقرر, مثلاً، ما يلي: (i) أن تكون لمدير المكتب صلاحية تقديم تقارير تقييم نهائية مباشرةً إلى المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق في آن واحد، دون موافقة مسبقة من خارج مكتب التقييم والدراسات؛ (ii) أن يضع مدير المكتب، مستقلاً عن الإدارة، برنامج العمل السنوي للمكتب وميزانيته السنوية ويحيلهما إلى الرئيس، الذي يقدمهما دون تغيير إلى المجلس التنفيذي ومجلس الإدارة للموافقة؛ (iii) يفوض رئيس الصندوق إلى مدير مكتب التقييم والدراسات سلطة اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بشؤون الموظفين والعمليات فيما يخص موظفي المكتب، وفقاً لسياسات الصندوق وإجراءاته؛ (iv) يحتاج تعيين مدير مكتب التقييم والدراسات وعزله إلى موافقة المجلس التنفيذي.

18 - بناء على قرارات اجتماع المشاورة الآنف الذكر وتعليقاته وتوجيهاته طُلِبَ من مكتب التقييم والدراسات أن يضع سياسة تقييم شاملة تشتمل على تدابير مناسبة لتعزيز استقلال وظيفة التقييم في الصندوق وفعاليتها. وسينظر المجلس التنفيذي في هذه السياسة في دورته التي ستعقد في شهر أبريل/نيسان 2003.

[5] على وجه الخصوص، تأخير تنفيذ ثلاثة تقييمات كبيرة: تقييم طرائق الإشراف على مستوى الصندوق بأسره، وعملية تقييم البرنامج القطري لكل من إندونيسيا والسنغال.

شراكات التعلُّم الأساسية[6]: حالات من الميدان

19 – عــلاوة على العمل الذي أنجز في عام 1999 في مجال تطوير استراتيجية التقييم، وفي عام 2002 في ميدان منهجــية تقييم تأثير العمليات, تمَّ في عام 2002 وضع صورة وهيكل متسقين للاتفاق عند انتهاء التقييم، وله هدف محدد هو بلورة التوصيات التي تصدر عن عمليات التقييم وجعلها أكثر قابلية للتنفيذ. ومن شأن هذا أيضاً أن يسهِّل تتبُّع إدارة الصندوق لتوصيات التقييم وتنفيذها في المستقبل. وأخيراً وليس آخراً حاول مكتب التقييم والدراسات أن يفكر في كيفية تعزيــز الشراكات والتعلُّم من خلال عمل شراكات التعلُّم الأساسية، وفي كيفية مساهمة هذه الأخيرة مساهمة فعالة في التوصــل إلــى مــزيد مــن التوصيات الملموسة والعملية بنهاية كل عملية تقييم. وتصف الأمثلة الواردة أدناه الفعالية المتزايدة لشراكات التعلُّم الأساسية.

مكاسب ملموسة من خلال عمليات شراكات التعلُّم الأساسية

شــراكات الــتعلم الأساســية فــي تشاد. أثناء التقييم الأولي لمشروع التنمية الزراعية في وادي كانم في تشاد, أثبتت المداولات والمناقشــات التي جرت بشأن شراكات التعلُّم الأساسية أنها ذات مفعول كبير في التوصل إلى توافق في الآراء وفي الحضِّ على التغيــير. كان المشروع يهدف إلى تشجيع المؤسسات المالية الصغيرة في تشاد بمساعدة من المجلس الوطني للتنمية الريفية. غير أن حكومة تشاد كانت بادئ الأمر مترددة في إشراك منظمة غير حكومية في تنمية مؤسسة مالية صغيرة. وبناء على نتائج التقييم أقنعــت شراكات التعلُّم الأساسية وزارة الزراعة بما يلي: (i) إنهاء تقديم الائتمان من قِبَل خدمات الإرشاد التابعة للمجلس الوطني للتنمــية الريفية؛ (ii) إعطاء الأولوية لتطوير مؤسسة مالية صغيرة ذات إدارة ذاتية في كانم؛ (iii) إن منظمة محلية غير حكومية لديها خبرة في المؤسسات المالية الصغيرة ومهارات تدريبية جيدة أقدر من المجلس الوطني للتنمية الريفية على تقديم الدعم التقني الــلازم لــتطوير مؤسسة مالية صغيرة. وقد اتفق جميع أعضاء شراكات التعلُّم الأساسية على توصية أساسية من شراكات التعلُّم الأساسية ووثقوها، وذلك بتكليف *المؤسسة الكاثوليكية لمساعدة التنمية*، وهي واحدة من أقدم وأكبر المنظمات غير الحكومية فــي تشــاد ولديهــا خبرة كبيرة في بناء القدرات والتدريب، بتقديم الدعم للمؤسسة المالية الصغيرة الجديدة في منطقة المشــروع. ومن الواضح أن دور شراكات التعلم الأساسية كان هاماً جداً، بادئ الأمر في تشجيع منظور مختلف يستند إلى نتائج تقرير التقييم وفيما بعد – في وضع الفكرة الجديدة موضع التنفيذ.

شــراكات الــتعلُّم الأساسية في بيرو. كان مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية من بيرو ناجحاً جداً. وقد طور المشروع شراكة قوية ساعدت على أن يشرك الناس بعضهم بعضاً في خبرات المشروع على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني. وأجرت الشراكة مناقشات صريحة نشأت من التحليلات التي قدمها تقرير التقييم والتفاعل مع 'المستفيدين من المشروع', مما أدى إلــى تقدير كبير للجوانب الابتكارية للمشروع وقيمته. وأذاعت محطة تليفزيون محلية وقائع اجتماع شراكة التعلم الأساسية. وفيما بعــد أعلن ممثلو وزارة الزراعة في الشراكة عزم حكومة بيرو على استخدام خبرة المشروع كنموذج يحتذى في المرتفعات وفي سائر أنحاء بيرو. وطلبت الحكومة أيضاً من الصندوق دعماً في وضع مقترحاتِ سياسةٍ عامةٍ للتنمية الريفية على الصعيد المحلي فــي جــبال الأنديز. كخطوة أولى، سوف يُعالَجُ هذا الأمر من خلال التقييم المواضيعي لنهج ابتكارية في بيرو، بدأ في نهاية عام 2002 وسوف ينتهي في عام 2003.

[6] يرد تعريف شراكات التعلُّم الأساسية في المرفق الخامس.

تعزيز الاتصالات

20 – بُـذِلَ كـل جهد ممكن لضمان وضع جميع تقارير التقييم التي أنجزت في عام 2002 في قسم التقييم من موقع الصـندوق على الإنترنت، وفقاً لسياسة الصندوق في كشف المعلومات, التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2000. بالإضافة إلى ذلك، شُرِعَ في عام 2002 بتوزيع نسخ مطبوعة من كل تقرير تقييم نهائي على أعضاء المجلس التنفيذي. وصـدر المنتَجان الرئيسيان اللذان طُوِّرا في عام 2001 – **معالم** عن جميع عمليات التقييم، **وأفكار مستخلصة**[7] لعمليات التقييم المواضيعي وتقييم البرامج القطرية – ووزعت بصورة منهجية. وقد نشر نحو 15 لمحة في عام 2002 وقُدِّمَ ملف لتيسير حفظها. ونشرت أول مجموعة أفكار مستخلصة، عن التعبئة الاجتماعية في سري لانكا (بناء على تقييم البرنامج القطري لسري لانكا) في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2002.

شراكات مع وحدات التقييم للوكالات الإنمائية الأخرى

21 – ظل مكتب التقييم والدراسات يتعاون مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في إطار 'اتفاق الشراكة بشأن فعالية التنمية من خلال التقييم'. وعقد اجتماعا شراكةٍ اثنان في فبراير/شباط وديسمبر/كانون الأول من عام 2002 في روما وبيرن، على التوالي. عمل أولهما على تعريف برنامج العمل السنوي في إطار الشراكة، والثاني عمل على تحقيق تبادل الخبرات والدروس المستفادة وتعيين مجالات التعاون في عام 2003.

هاء – جرد الموجودات في عام 2002

22 – نظراً لضيق الموارد لم يتمكن مكتب التقييم والدراسات من الاضطلاع بجميع عمليات التقييم التي كانت ذات أهمية كبيرة للصندوق من زاوية تقدير الأداء والتعلُّم، وكان الشركاء في الصندوق وخارجه توّاقين إلى البدء في تنفيذها. وقد ضُغِطَ على موارد موظفي مكتب التقييم والدراسات،[8] ومن الصعب جداً إتاحة حدٍّ أدنى من الوقت غير المخصص لعمليات التقييم يمكن اللجوء إليه إذا وقعت أحداث غير متوقعة أو طُلب إجراء تقييمات ملحة، وهذا لا بُدَّ حادثٌ، أثناء السنة. ففي سياق عملية التجديد السادس لموارد الصندوق، مثلاً، طُلِبَ من مكتب التقييم والدراسات أن يعد ورقة مناقشة بشأن استقلال المكتب وتقديم عرض في دورة أكتوبر/تشرين الأول من عام 2002 لاجتماع المشاورة بشأن جهود الصندوق الرامية إلى تعزيز قدرته على قياس النتائج. وقدمت بضعة طلبات أيضاً من مكتب التقييم والدراسات للمشاركة في اجتماعات برنامج التغيير الاستراتيجي، أو المساهمة في عمل البرنامج، وعمليات الميزنة، وفرق العمل المعنية بتطوير السياسة العامة وسياسة منح المساعدة التقنية، الخ. باختصار، نرى أن مقدار الأنشطة الأخرى التي يُطلب من الشُّعبة أن تؤديها بالإضافة إلى عمل التقييم العادي الذي تقوم به آخذٌ في الازدياد. ولذلك، سوف يسعى مكتب التقييم والدراسات في المستقبل للاحتفاظ في بداية السنة باحتياطي من وقت الموظفين غير المخصص للتقييمات بغية أداء المهام غير المقررة التي يُطلب منه أداؤها دون سابق إنذار، وتكون ذات أولوية لدى الصندوق، بينما يكون مستعداً لرفض الطلبات التي تكون أقل أهمية أو إلزاماً.

---

[7] ترد أوصاف المعالم والرؤى الداخلية في المرفق السادس.

[8] كـان على مكتب التقييم والدراسات, في عام 2002, أن ينفذ معظم برنامج عمله السنوي بنقص اثنين من الموظفين بسبب التأخر في ملء شاغرين لموظفَيْ تقييم اثنين.

23 – في يونيو/حزيران 2002 عقد مكتب التقييم والدراسات ندوة اعتكافية لموظفيه في منتصف السنة بشأن قضايا هامة واهتمامات ذات طبيعة استراتيجية ومنهجية تؤثر في عمل الشعبة. وأعرب الموظفون بالإجماع عن قلقهم إزاء تزايد عبء العمل على المكتب إلى درجة استثنائية ربما تؤثر على نوعية التقييم. وأعرب الموظفون أيضاً عن التزامهم بالعمل كفريق في تعاون أوثق، يجتمعون بانتظام ويحددون أولوياتهم ويخططون ويشتركون في العمل.

24 – وأثيرت نقاط هامة أخرى، واتُّخِذَت قرارات فيما يتعلق بالنهج الإجمالي للتقييم والتقييمات المرتبطة بذلك. وكان من بينها: (i) فائدة قيام كبير المقيِّمين ببعثة تمهيدية يعمل فيها على إشراك أصحاب الشأن في مرحلة مبكرة من عملية التقييم؛ (ii) ضرورة إجراء تحليل لأصحاب الشأن لتعيين أعضاء شراكات التعلُّم الأساسية، خاصةً في التقييمات المواضيعية وتقييمات البرامج القطرية والتقييمات على مستوى الصندوق بأسره؛ (iii) إدراج فرع، في كل ورقة نهجٍ، حول ميزانية الاتصالات والتقييم؛ (iv) ضرورة ضمان كون الاستشاريين يفهمون متطلبات منهجية التأثير الجديدة التي وضعها مكتب التقييم والدراسات، وكون تقرير التقييم يتبع قائمة المحتويات الموحدة؛ (v) ضرورة اتخاذ ترتيبات لضمان إشراك فقراء الريف وسلطات المشروع في إجراء تقييمات ذاتية لتشكل مُدخلاً في تحليل التقييم المستقل؛ (vi) إعداد مذكرة استعلام قصيرة أو مذكرة شفوية عن كل بعثة وإطلاع أصحاب الشأن المعنيين عليها ومُناقَشتها معهم في اجتماع ختامي يعقد في البلد قبيل مغادرة البعثة؛ (vii) وضع شكل ومخطط موحَّدين للاتفاق عند انتهاء التقييم يتألف من جزأين: أحدهما يضم أفكار مستخلصة هي عبارة عن فرضيات تعليمية لا يكون لها طابع معياري؛ والثاني يضم توصيات ملموسة وعملية؛ (viii) إشراك مساعدي تقييم في المهام الأكثر فنية (كالمشاركة في بعثات تقييم)، عندما يكون ذلك ممكناً عملياً.

البناء على الدروس المستفادة لأعمال عام 2003

- **تحديد سلَّم الأولويات**. من الأهمية بمكان إجراء تحليل منهجي لمقترحات التقييم الأولية وفقاً لأولويات مكتب التقييم والدراسات لعام 2003. ويجب أن يشمل تحديد الأولويات تحليلاً للأنشطة وتقديراً لوقت الموظفين والموارد المالية اللازمة. ومن المهم أيضاً أن يُحسب حساب مقدار الوقت والموارد الأخرى اللازمة لإتمام الأنشطة المرحَّلة من العام الماضي.

- **موارد الموظفين**. كما حدث في عام 2002، سيواصل مكتب التقييم والدراسات وضع ميزانيات وقتية مستقلة لكل مقيِّم في بداية كل سنة، مع ترك 10% من وقته غير مخصص لعمل معين بغية الاستجابة للطلبات الإضافية وغير المتوقعة للقيام بنشاطات ربما تبرز في أثناء السنة. بالإضافة إلى ذلك, وبغية التنفيذ الفعال لكل الأنشطة المخططة وغير المتوقعة في عام 2003، سيظل الموظف الفني الإضافي غير المتفرغ الذي عُيِّنَ في عام 2002 يؤدي خدماته على أساس مؤقت.

- **التمويل**. سيبذل كل جهد ممكن لمواصلة تعبئة أموال تكميلية (من صناديق أمانة) وموارد منح المساعدة التقنية بغية تمويل أعمال التقييم التي لا يمكن تمويلها من الميزانية الإدارية: مثلاً، عقد حلقات عمل وطنية على شكل مائدة مستديرة في نهاية كل عملية تقييم برنامج قطري، ودعم إخراج نسخ إقليمية/مخصصة من دليل الرصد والتقييم وتوزيعها في كل منطقة من المناطق الإقليمية المختلفة.

- **إدارة التقييم**. بيَّنت خبرة عام 2002 الحاجة إلى إدارة أفضل لعمليات التقييم ولضمان إجراء هذه العمليات في وقت محدد لإنتاج نتائج ذات نوعية جيدة تكون ذات أهمية وتسهم في الوقت نفسه في تحسين الأداء والتأثير. وهذا يتطلب إدارة أكثر فعالية, لا سيما تحديداً أدقَّ لأدوار الاستشاريين ومسؤولياتهم والنواتج المتوقعة منهم، وإعطاءهم التوجيه اللازم ورصد أنشطتهم عن كثب. ويتطلب هذا أيضاً وضع قائمة بمستشاري تقييم. وسيعمل مكتب التقييم والدراسات، بوجه عام، على ضمان إنجاز تقييمات المشاريع في غضون ستة أشهر؛ وعمليات تقييم البرامج القطرية والتقييم المواضيعي في غضون سنة؛ وعمليات التقييم المجراة على صعيد الصندوق بأسره في غضون 18 شهراً.

- **التوصيات العملية**. سيتم تفصيل توصيات التقييم وتهذيبها وجعلها ملموسة بشكل أوضح لتكون أسهل على الفهم وقابلة للتنفيذ في سياق عملي محدد. وسيسعى مكتب التقييم والدراسات، قدر الإمكان، لتحديد أدوار الشركاء ومسؤولياتهم فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاتفاقات عند انتهاء التقييم، وتحديد الأطر الزمنية اللازمة للعمل والمتابعة. وأهم ما في الأمر أن تكون توصيات التقييم ملموسة قدر الإمكان فتمكِّنَ الإدارة من رصد اعتمادها واستخدامها في المستقبل.

- **تقارير مريحة للقارئ**. ستُبذَل جهود متضافرة لضمان كون تقارير التقييم الرئيسية قصيرة (لا تتجاوز 30 صفحة) وبها موجز تنفيذي يتراوح طوله من 3 إلى 5 صفحات. وتوضع أنواع المعلومات الكثيرة التي تجمعها فرق التقييم والتحليل المفصَّل لأعمالها في وثيقة ملحقة تتاح عند الطلب.

ثالثا – الأولويات والأهداف لعام 2003

25 – الإطار الاستراتيجي للفترة 2002–2006 واحد من القوى الدافعة الرئيسية لمكتب التقييم والدراسات، لا سيما في توكيده لزيادة التأثير الميداني لعمليات الصندوق وتعزيز دوره الحفاز. وسيتم في عام 2003 زيادة تطوير منهجية التأثير الجديدة وتوفير أساس لأول تقرير سنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها. وسيتم تعزيز التأثير أيضاً بزيادة فعالية نظم الرصد والتقييم على صعيد المشاريع بوضع دليل الرصد والتقييم على أساس إقليمي. وستظل التقييمات المواضيعية وتقييم البرامج القطرية تسهم في تطوير استراتيجيات الصندوق القطرية والإقليمية والقطاعية وتوليد المعارف اللازمة للحوار حول السياسات الموجه نحو التأثير، والدعوة إلى إقامة الشراكات. وسيعمل مكتب التقييم والدراسات في جميع أعمال التقييم المستقل التي يقوم بها على تثبيت المحاسبة من جهة، والتعلُّم وإقامة الشراكات من جهة أخرى. ويُعتَرَفُ بأن هذه الأبعاد أساسية للتقييمات الفعالة التي يقوم بها الصندوق. وفي عام 2003 سيتابع المكتب أيضاً القرارات التي تُتخذ أثناء المشاورة المعنية بالتجديد السادس لموارد الصندوق لوضع سياسة تقييم جديدة للصندوق وتنفيذها فيما بعد.

26 – بناءً على هذه الاعتبارات وعلى المعايير والدروس المستفادة في عام 2002، حدد مكتب التقييم والدراسات المجالات التالية ذات الأولوية لعام 2003:

- **تقييم النتائج والتأثير والإبلاغ عنها والتعلُّم منها؛**
- **الإسهام في تعزيز الدور الحفاز للصندوق؛**
- **تعزيز العلاقات مع هيئات إدارة الصندوق فيما يتعلق بالتقييم.**

27 - ينبغـــي لمكتب التقييم والدراسات، لدى تحديد أولوياته لعدد التقييمات التي سيقوم بها وأنواعها، أن يأخذ النقاط التالية في الاعتبار:

- **الأنشطة الجارية** التي ينبغي ترحيلها إلى عام 2003؛
- **التقييمات المؤقتة** إلزامية قبل أن يبدأ العمل في تصميم المرحلة الثانية من المشروع؛
- تلزم كتلة حرجة من التقييمات لا تقل عن **تقييم عشرة مشاريع** (تعادل ما لا يقل عن ثلث جميع المشاريع التي أقفلت في أي سنة بعينها) لإنتاج التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها؛
- يلزم **تقييم البرامج القطرية** لوضع نوع جديد أو منقح من ورقات الفرص الاستراتيجية القطرية في البلدان التي توجد فيها برامج كبيرة؛
- يلزم إجراء **تقييمات مواضيعية** لدعم الشُّعَب الإقليمية في زيادة تحديد استراتيجياتها الإقليمية؛
- **التقييمات على مستوى الصندوق بأسره** ضرورية للصندوق بأسره وتأتي اثنتان من التقييمات على مستوى الصندوق بأسره التي ستجري في عام 2003 (بشأن طريقة الصندوق في الإشراف، وبشأن آلية الإقراض المرنة) في الوقت المناسب.

28 - يتوقع المكتب أن يشارك في عام 2003 في 14 فريق تطوير مشاريع. وسوف يسهم أيضاً في عمليات تبادل المعارف وَرَجْعِ المعلومات الوارد من الميدان من خلال شراكة التعلُّم الأساسية (التي يمكن اعتبارها مرحلة سابقة لفريق تطوير المشروع). وتشكِّل هذه الأنشطةُ مجتمعةً مدخلات كبيرة في عملية التعلُّم التي ستُستثمَرُ في تصميم المشاريع والاستراتيجيات وإعدادها.

29 - يستند برنامج عمل الصندوق لعام 2003 على الميزانية التي يقدمها مكتب التقييم والدراسات والتي حظيت بموافقة كل من المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2002 ومجلس المحافظين في دورة فبراير/شباط 2003 كجزء من برنامج عمل الصندوق وميزانيته الإدارية لعام 2003. كذلك تحت مناقشة برنامج عمل مكتب التقييم والدراسات لعام 2003 في دورة لجنة التقييم المنفذة في أبريل/نيسان 2003. ويرد جدول برنامج عمل مكتب التقييم والدراسات لعام 2003 في المحلق الثاني.

رابعا - الجوانب الرئيسية لبرنامج عمل مكتب التقييم والدراسات في عام 2003

ألف - تقييم النتائج والتأثير والإبلاغ عنها والتعلم منها

30 - تحت هذا العنوان ذي الأولوية يعتزم مكتب التقييم والدراسات أن يواصل جهوده لتطوير واستخدام منهجية التأثير الجديدة وإصدار نسخ مخصصة من دليل الرصد والتقييم لكل منطقة إقليمية. وسيُجري المكتب ثلاثة تقييمات على مستوى الصندوق بأسره يُتوقَّع منها أن تصدر توصيات لتحسين أداء العمليات التي يدعمها الصندوق وتأثيرها في المستقبل.

- **تطوير المنهجية.** في عام 2003 سيتابع المكتب تطوير المنهجية في المجالين التاليين:

- **المنهجية الجديدة لتقييم التأثير**. بعد المرحلة التجريبية في عام 2002، سيراجع المكتب تنفيذ المنهجية في عام 2002. وستشمل عملية المراجعة هذه جلسة نقاش حر يشترك فيها موظفو المكتب والاستشاريون الذين اشتركوا في المرحلة الأولى لتنفيذ المنهجية. والقصد من وراء ذلك هو زيادة تطوير المنهجية، لا سيما بتعيين خيارات ملموسة لجمع البيانات وتطبيق الإطار على صعيد ميداني إجمالي. ويعتزم المكتب استخدام المنهجية الجديدة، باستمرار في تقييم جميع المشاريع التي سيقيِّمها في عام 2003. ومن شأن التقييمات التي ستجرى على أساس المنهجية الجديدة أن توفر أساساً لإنتاج التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها، وسيقدم التقرير الأول من هذا القبيل إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003. وسوف يقدم هذا التقرير لإدارة الصندوق والمجلس التنفيذي صورة موحَّدة لما تحقق من نتائج وتأثير، وبذلك يكون بمثابة أداة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والعملية، وسيكمل العمل الذي قامت به دائرة إدارة البرامج في رصد نتائج المشاريع الجارية.

- **وضع منهجية لتقييم البرامج القطرية**. يعتزم المكتب أن يبدأ العمل في عام 2003 على وضع منهجية لتقييم البرامج القطرية. وستسعى هذه المنهجية للمواءمة بين نُهُج تقييم البرامج القطرية وتحسين جودتها لضمان إسهامها بصورة ذات معنى أكبر في تقييم التأثير وتوليد المعرفة لتطوير ورقات الفرص الاستراتيجية القطرية. ستبدأ هذه المبادرة باستعراض خبرات المكتب في تقييم البرامج القطرية في عدد من البلدان ومنهجيات التقييم التي تأخذ بها المؤسسات الإنمائية الأخرى.

- **دعم إقامة نُظُمِ رصدٍ وتقييمٍ موجهة نحو النتائج على مستوى المشروع**. بدأ المكتب في عام 2002 يعمل على إخراج نسخ مخصصة/إقليمية من دليل الرصد والتقييم لمنطقة غرب ووسط إفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. واشتملت عملية التخصيص هذه على عقد حلقات عمل إقليمية لتدشين الدليل وتهذيبه وفقاً للخصائص الإقليمية، وتدريب مديري المشاريع والاستشاريين والنظراء الحكوميين وغيرهم على استخدامه. وستشتمل العملية أيضاً على دراسة استقصائية لتعيين المؤسسات والخبراء الموجودين في كل منطقة، والذين يمكنهم المساعدة في عمليات رصد وتقييم المشاريع التي يدعمها الصندوق. وستستمر هذه العملية في المنطقتين الآنفتي الذكر في عام 2003 وسيبدأ تنفيذها في منطقة شرق وجنوب أفريقيا ومنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. أما في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فقد بدأ نظام تبادل المعلومات بواسطة الإنترنت حول برامج الصندوق في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وبرنامج تعزيز القدرات الإقليمية على تقييم مشاريع تخفيف وطأة الفقر في أرياف أمريكا اللاتينية والكاريبي, بتوزيع دليل الرصد والتقييم ومتابعة تخصيصه. والهدف من عملية التخصيص الإقليمي هو تحديد الاستراتيجية الإجمالية لنشر الدليل بين مختلف المشاريع والشركاء في مناطق الصندوق المختلفة واستخدامه وتطبيقه بصورة مستدامة. وفوق ذلك كله، بينما يؤيد المكتب تطبيق الإدارة الإقليمية على الدليل في الفترة 2004/2003، فهو سينقل المسؤولية الكاملة عن الدليل وملكية هذه العملية إلى الشُّعَب الإقليمية للصندوق وفي النهاية إلى المشاريع التي تدعمها هذه الشُّعَب.

- **المساهمة في التطوير التنظيمي للصندوق**. يسهم المكتب في التطوير التنظيمي للصندوق بصورة رئيسية من خلال عمليات التقييم التي تجرى على مستوى الصندوق بأسره. وفي هذا الصدد سوف يقوم المكتب بما يلي:

- إكمال **تقييم طرائق إشراف الصندوق.** سيستعرض التقييم مختلف الجوانب المتصلة بالإشراف ويقدم توجيهاً للعمل المستقبل في هذا المجال. وحيث إن أغلبية المشاريع التي يشرف عليها الصندوق ما زالت في المراحل الابتدائية من التنفيذ، لن يتسنى للتقييم أن يشمل تحليلاً مقارناً بكل معنى الكلمة لعمليات الإشراف المباشر والإشراف من قبل المؤسسات المتعاونة. غير أنه سيقدم نتائج أولية بشأن مسألة الإشراف المباشر لينظر فيها الصندوق وشركاؤه. وسيقدم كذلك مدخلات لإدارة الصندوق لإعداد التقرير الذي سيقدم عن الإشراف المباشر إلى المجلس التنفيذي. وسينتهي التقييم في عام 2003 بحلقة عمل كبيرة تعقد في روما ويحضرها ممثلو مختلف المؤسسات المتعاونة، وموظفو المشاريع، ومديرو الحافظات القطرية، وغيرهم من موظفي الصندوق.

- بدء تقييم جديد على مستوى الصندوق بأسره في عام 2003 **لخبرة الصندوق في آلية الإقراض المرنة.** وسيسهم هذا التقييم في استعراض الخبرة الإجمالية للصندوق في آلية الإقراض المرنة وفعالية هذه الآلية وكفاءتها. سيبدأ المكتب الأعمال التحضيرية للتقييم خلال السنة، بما في ذلك إعداد ورقة النهج ويشارك في عمليات استعراض مختارة تجرى بين الدورتين، تنظمها دائرة إدارة البرامج لمشاريع يمولها الصندوق بواسطة آلية الإقراض المرنة. ومن شأن هذا أن يمكن المكتب من اكتساب خبرة ميدانية وإتاحة الفرصة له للاطلاع على بعض الفرص والقيود التي تواجهها مشاريع آلية الإقراض المرنة. وسيوفر التقييم مدخلات لتقرير الإدارة عن هذا الموضوع الذي ستقدمه إلى المجلس التنفيذي في عام 2003. غير أن التقييم سيكون قد قدم في تلك المرحلة نتائج أولية فقط لأن أغلبية المشاريع الممولة من آلية الإقراض المرنة تكون ما زالت في مراحل التنفيذ الأولي. بل إن ثلاثة تدخلات فقط من هذا القبيل تكون في عام 2003 قد بلغت مرحلة الاستعراض بين الدورتين، وهذه خطوة هامة لتقرير ما إذا كان المشروع سيمضي في تنفيذ المراحل التالية أم لا.

- الشروع في إجراء تقييم جديد على مستوى الصندوق بأسره في عام 2003 **لنهج الصندوق وسياسته إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** وسوف تقيِّم عملية التقييم أداء الصندوق في الماضي في عدد من المشاريع المختارة وتدخلات أخرى إقليمية ومشتركة بين المناطق الإقليمية. وستكون نتيجة التقييم بمثابة لبنة بناء في دعم استراتيجية الصندوق المقبلة لزيادة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية.

باء – الإسهام في الدور الحفاز للصندوق

31 – سيسهم المكتب، كما فعل في السنوات الماضية, في النهجين الأساسيين اللذين سيمكنان الصندوق من تعزيز دوره الحفاز: (i) تكرار النُّهُج الابتكارية ورفع مستواها؛ (ii) تعزيز الدعوة الفعالة والحوار السياسي لما فيه مصلحة الفقراء. وفي هذا الصدد سيواصل المكتب، في عام 2003، تركيزه على التقييمات المواضيعية وتقييم البرامج القطرية، وكما فعل في الماضي، سينظم حلقات عمل وطنية/إقليمية لبحث نتائج التقييم مع مجموعة كبيرة من الشركاء. وتسهم حلقات العمل هذه في تيسير الحوار حول السياسات، وبدء عملية صياغة ورقات الفرص الاستراتيجية القطرية، وزيادة تطوير الاستراتيجيات المواضيعية/الإقليمية. وستشمل الأنشطة التي يُضطلع بها في هذا الصدد ما يلي:

- **تشجيع النُّهُج الابتكارية**. وضعت خطط لإجراء التقييمات المواضيعية التالية في عام 2003:

  - **نظم المعرفة والابتكارات المحلية في منطقة آسيا والمحيط الهادي**. يعتزم المكتب إكمال تقييمه المواضيعي الذي بدأه في عام 2002، والذي يهدف إلى تقييم وتوثيق استخدام وتأثير المعرفة والابتكارات المحلية في الأنشطة التي يدعمها الصندوق في المنطقة، وصياغة أفكار مستخلصة وتوصيات ملموسة تسهم في استخدام المعرفة والابتكارات المحلية على وجه أفضل في الأنشطة الجارية والمقبلة في المنطقة. وستُعقد حلقة عمل إقليمية في آسيا في شهر يوليو/تموز 2003 بمشاركة موظفي المشاريع، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والوكالات الإنمائية الدولية، ومراكز البحوث، والحكومات. والغرض من وراء عقد حلقة العمل هذه هو بحث نتائج مسابقة ابتكارات المزارعين، ونتائج دراسات الحالات الانفرادية للمشاريع الثمانية، التي اضطُلِعَ بها في إطار التقييم، وتقرير التقييم الشامل, وأخيراً صياغة الاتفاق عند انتهاء التقييم.

  - **النهج الابتكارية في بيرو**. يعتزم المكتب أيضاً أن ينجز تقييمه المواضيعي الذي بدأه في عام 2002، والذي يهدف إلى تحليل النُّهُج الابتكارية الناجحة التي اتُّبِعَت وتكررت في بيرو خلال السنين العشر الماضية، وتقرير مدى إمكانيات رفع مستواها وتكرارها. وتشمل هذه الابتكارات دعم خدمات الإرشاد الخاصة لصغار المزارعين؛ وتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة التي تستند إلى المعارف والتكنولوجيات المحلية؛ وإقامة مراكز خدمات ونقاط مركزية لفقراء المزارعين الذين يعيشون في المناطق المحيطة بها.

  - **استعراض الخبرات في الزراعة العضوية في منطقة آسيا والمحيط الهادي**. يعتزم المكتب إجراء تقييم مواضيعي والبناء على الخبرة المكتسبة في تقييم مماثل أجري في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2002. وستوفر نتائج هذين التقييمين أساساً لتطوير نهج شامل للصندوق بأسره إزاء الزراعة العضوية.

- **تعزيز الحوار حول السياسات والدعوة**. أثبتت تقييمات البرامج القطرية فعاليتها في تعزيز الحوار حول السياسات مع الحكومات المستفيدة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المانحة والشركاء الإنمائيين لما فيه مصلحة الفقراء، وبذلك أسهمت في تعزيز الدور الحفاز للصندوق. سيكمل المكتب في عام 2003 تقييمات البرامج القطرية في إندونيسيا والسنغال وتونس، التي ستسهم في توليد المعارف اللازمة لصياغة ورقات فرص استراتيجية قطرية لهذه البلدان. وستُعقد حلقات عمل قطرية في البلدان المعنية لبحث نتائج تقييم البرنامج القطري لكل منها مع أصحاب الشأن في مختلف القطاعات. وهذه الحلقات منابر مفيدة لإثارة قضايا السياسة العامة مع الحكومات المعنية والشركاء الآخرين والشروع في وضع عملية صياغة ورقات الفرص الاستراتيجية القطرية. علاوة على ذلك، سيشرع المكتب في إجراء تقييمات جديدة للبرنامج القطري لكل من بنين، وبوليفيا, ومصر في عام 2003، ويعمل على إجراء حوار حول السياسات من خلال التقييمات المواضيعية تسهم في وضع استراتيجيات إقليمية. ومن الأمثلة على ذلك التقييم المواضيعي لخبرة الصندوق في الإدارة اللامركزية في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا، التي ستقيِّم كيفية تصميم وتنفيذ التدخلات

التي يدعمها الصندوق في سياق جهود هذه البلدان في تطبيق النظام اللامركزي. وسوف يستعرض أيضاً ويقيِّم كيف عززت المشاريع التي دعمها الصندوق الشراكات مع المؤسسات المحلية، والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص وآخرين. وأخيراً سيجري المكتب تقييماً مواضيعياً للتسويق والقدرة على المنافسة في منطقة غرب ووسط إفريقيا ، يركِّز على تأثير السياسات التجارية على المنتجين الصغار والهامشيين ويوفر أسساً لمساهمة الصندوق في الحوار حول سياسات الإصلاحات التجارية في المنطقة.

جيم – تعزيز العلاقات مع هيئات إدارة الصندوق فيما يتعلق بالتقييم

32 – يعترف المكتب بأن تفاعله مع هيئات إدارة الصندوق، لا سيما لجنة التقييم، يشكل جزءاً هاماً من عمله، شأنه في ذلك شأن متابعة القرارات التي اتُّخِذَت أثناء عملية تجديد موارد الصندوق. وبغية تعزيز تعاونه مع هيئات إدارة المنظمة وزيادة مساهمته في أنشطة التقييم وعملياته المختلفة والمشاركة فيها، سيواصل المكتب العمل في عدد من المبادرات ذات الصلة خلال عام 2003.

سياسة المكتب في التقييم

33 – في عام 2002، بحثت المشاورة بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق ورقة الصندوق المتعلقة بتعزيز فعالية وظيفة التقييم. وبناء على هذه الورقة والتفاعل بين الدول الأعضاء اتخذت المشاورة عدداً من القرارات بشأن استقلال المكتب وتشكيلاته وعملياته في المستقبل (انظر الفقرة 17) وطلبت من الصندوق أن يعد اقتراحاً مفصلاً عن زيادة استقلال وظيفة التقييم وفعاليتها لينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في شهر أبريل/نيسان 2003. وبقدر ما يتعلق الأمر بالمكتب، سيستتبع هذا الاقتراحُ تطويرَ سياسة الصندوق فيما يتعلق بالتقييم، ويأخذ ذلك في الاعتبار إمكانية استقلال وظيفة التقييم في الصندوق. ومن شأن هذه السياسة أن توفر إطاراً يتألف من مبادئ التقييم واستراتيجياته وسياساته العملية والأدوات التي يستخدمها المكتب في هذا العمل. وسوف يحدد أيضاً الإجراءات العملية والتدابير التنظيمية والترتيبات الأخرى لضمان استقلال المكتب عن الإدارة ولزيادة فعاليته.

التقييم الخارجي للصندوق

34 – طلبت عدة دول أعضاء في عام 2002 إجراء تقييم خارجي للصندوق في الفترة 2003–2004 (قبل التجديد السابع لموارده) لتقييم مدى أداء الصندوق مهام ولايته في مكافحة الفقر الريفي والوسائل التي يستخدمها في ذلك. ومع أن المجلس التنفيذي سيقرر إدارة التقييم الخارجي فقد يُطلَبُ من المكتب أن يساعد في هذا الصدد. وإن حدث ذلك، فسيلزم توفير موارد موظفين إضافية.

التقارير الواجب تقديمها إلى لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في عام 2003

35 – ستعقد لجنة التقييم ثلاث دورات في عام 2003، وما ترى اللجنة أنه يلزمها من دورات إضافية غير رسمية، وتبحث عدداً من تقارير التقييم تختاره هي[9]. سيعد المكتب، جرياً على الممارسة التي بدأت في عام 1999، وقائع كل

[9] يرد جدول أعمال لجنة التقييم لعام 2003 في الفقرة 84.

دورة من دورات اللجنة لتوزيعها على كل المشتركين لمراجعتها والتعليق عليها. وكجزء من تقرير المكتب السنوي عن التقييم، سيقدَّمُ تقرير عن أنشطة اللجنة في عام 2002 إلى المجلس التنفيذي في شهر أبريل/نيسان 2003. سيقدم التقرير النقاط الرئيسية في مداولات اللجنة في عام 2002 ويلفت الانتباه على وجه الخصوص إلى الرؤى الداخلية والتوصيات وقضايا السياسة العامة التي تهم الصندوق والدول الأعضاء فيه. وأخيراً، سيقدم التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها إلى المجلس التنفيذي في شهر سبتمبر/أيلول 2003 (انظر الجزء الثاني).

دال – أنشطة أخرى

الشراكات مع المؤسسات الإنمائية الأخرى

36 – سيواصل المكتب في عام 2003 استطلاع إمكانيات تطوير مرحلة ثانية من الشراكة مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وسيسهم أيضا في عمل فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم ويحضر اجتماعه السنوي. بالإضافة إلى ذلك، سيشترك المكتب في حلقة العمل الدولية المعنية بالمشاركة في تقييم التنمية – التعلُّم والمساءلة، التي تشترك في تنظيمها الحكومة الفرنسية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، وستعقد في باريس, فرنسا, في الفترة 25–26 مارس/آذار 2003.

الاتصال

37 – سوف يسعى المكتب إلى تحسين نوعية تقارير التقييم الرئيسية التي يقدمها لضمان كونها سهلة القراءة وتلتزم بالهيكل الذي وضع مؤخراً. وسيسعى جاهداً لتحسين نوعية إنتاج هذه التقارير بتضمينها صوراً وخرائط أفضل. وسيواصل المكتب إصدار موجز لكل تقييم وتوزيعه داخل المنظمة وعلى القُراء في الخارج مطبوعاً وبالوسائل الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، سوف يزيد المكتب إنتاج المعلومات الداخلية لضمان وضع جميع المخرجات المتصلة بالتقييم في قسم التقييم من موقع الصندوق على الإنترنت.

الجزء الثاني: رفع التقاريـــر عـــن نتائج عمليات الصنـــدوق المستكملة وتأثيرها
استعراض العناصر الرئيسية للتقرير السنوي
عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها

أولا – الخلفية

38 – شرع مكتب التقييم، استجابة لخطة عمل التجديد الخامس لموارد الصندوق (2000-2002)، بإعداد استعراض عام منهجي وصارم لنتائج عمليات الصندوق وتأثيرها استناداً إلى التقييمات التي يضطلع بها سنوياً. ومن المعيقات التي واجهها الصندوق في إعداد هذا الاستعراض العام عدم وجود إطار تقييمي متسق وقابل للمقارنة. إلا أن هذا العائق قد تم التغلب عليه مؤخراً. فبعد البدء بتطبيق الإطار المنهجي الجديد لتقييم المشروعات[10] عام 2002 للمرة الأولى أصبح يتوافر إطار مشترك يستخدم على نحو منهجي في كل عمليات تقييم مشاريع الصندوق.

39 – ويهدف الإطار التقييم المنهجي الجديد للتقييم إلى ما يلي: (i) تشجيع التقدير المنهجي للتأثير عند استكمال المشاريـــع؛ (ii) تقديم صورة جامعة عن نتائج وتأثير وأداء نحو عشرة مشاريع تستكمل وتقيم في سنة ما؛ (iii) استخلاص الدروس من تقييمات المشاريع على نحو منهجي. وتتألف هذه المنهجية من مجموعة من معايير التقييم المشتركة بما فيها ثمانية مجالات للتأثير فيما يخص الحد من الفقر الريفي وثلاثة عوامل عامة هي: الاستدامة والابتكار، وإمكانية التكرار على نطاق أوسع. وتتسق المعايير المقترحة عموماً مع التوافق الذي بدأ يتحقق بين المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن معايير التقييم. وتستند مجالات التأثير المحددة إلى *تقرير الفقر الريفي 2001* الصادر عن الصندوق وتعكس إطار الصندوق الاستراتيجي للفترة 2002-2006 وضرورة اتخاذ تدابير فيما يخص مساهمة الصندوق في تحقيق أهداف التنمية للألفية على حد سواء.

40 – ومن شأن استخدام معايير موحدة في كل عمليات التقييم أن يحد من تنوع نهج التقارير وأشكالها سواء على صعيد المقيِّمين أو عمليات التقييم. ومن المفروض أن يؤدي تطبيق الإطار المنهجي الجديد للتقييم إلى تقدير تأثير المشاريع على نحو منهجي، وإلى تعزيز إمكانية مقارنة نتائج وأداء المشاريع فيما بينها ككل أو حسب نوعها، وإلى تيسير تحديد الدروس النوعية المستخلصة وتوفير صورة أكمل عن الأداء. وسيدرج الاستعراض العام الموحد للأداء في التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها الذي يقدم إلى إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي. وسيكمل هذا النوع الجديد من التقارير، الذي سيصدر للمرة الأولى عام 2003، التقرير المرحلي السنوي عن محافظ المشاريع الذي تعده دائرة إدارة البرنامج سنوياً. ثم إن التقرير الجديد سيزود الإدارة والمجلس التنفيذي بصورة مستقلة وجامعة عن النتائج وإنجازات التأثير والفعالية وموجزاً للأفكار والدروس التي تستخلص من عمليات التقييم.

41 – استخدم الإطار المنهجي الجديد في 13 تقييماً عام 2002 استكملت عشرة منها بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2002. وستجمع نتائج التقييمات العشرة وتدرج في التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها لعام 2003

[10] *إطار منهجي للتقييم: إطار إرشادي وأسئلة أساسية لعمليات التقييم*، مكتب التقييم، فبراير/شباط 2002.

وستعرض على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003. والغرض من هذا الجزء هو تقديم عرض أوّلي عن الغرض من إعداد هذا التقرير السنوي لعام 2003 ونطاقه والنهج الذي اتبع فيه والتحديات والدروس التي انبثقت عن هذا الإعداد.

ثانيا – الغرض والنطاق

42 – الغرض من التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها لعام 2003 هو تقديم عرض دقيق وجامع عن نتائج التقييمات والدروس والأفكار المستخلصة بشأن الحد من الفقر الريفي الواردة في تقييمات المشاريع العشرة التي اضطلع بها مكتب التقييم مؤخراً وفي تقارير تقييم أخرى مختارة. وتضم هذه التقييمات تقييمين لبرنامجين قطريين وتقييمين على مستوى المؤسسة استكملت كلها خلال عام 2002. وسيستعين التقرير بتقارير تقييم أخرى من فترة 1999-2001 للتثبت والتحقق إلى أقصى حد ممكن من صحة الأفكار والنتائج المحددة التي تم استخلاصها من مجموعة كبيرة من المشاريع المقيَّمة.

ثالثا – نهج توحيد تقييم التأثير والأداء

43 – يحتوي الإطار المدرج أدناه ملخصاً للإطار المنهجي الجديد للتقييم في الصندوق الذي سيستخدم أساساً لعملية التوحيد. ويتألف الإطار من ثلاثة معايير تقييم عريضة هي: التأثير على الفقر الريفي، وأداء المشروع، وأداء الشركاء.

الإطار المنهجي لتقييم المشاريع

1- التأثير على الفقر الريفي

1-1 التأثير على الأصول المادية والمالية
1-2 التأثير على الأصول البشرية
1-3 التأثير على رأس المال الاجتماعي والتمكين
1-4 التأثير على الأمن الغذائي
1-5 التأثير البيئي
1-6 التأثير على المؤسسات والسياسات والإطار النظم
1-7 الاستدامة
1-8 الابتكار وقابلية التكرار/التوسع

2- أداء المشروع

2-1 أهمية الأهداف
2-2 الفعالية
2-3 الكفاءة

3- أداء الشركاء

3-1 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
3-2 المؤسسة المتعاونة
3-3 الحكومة ووكالاتها
3-4 المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية
3-5 الجهات المشاركة في التمويل

التأثير على الفقر الريفي (1-1/1-8)

44 – يقيم معيار التأثير على الفقر الريفي التغيرات التي تطرأ حتى نقطة استكمال المشروع. ويركز هذا المعيار بشكل رئيسي على التغيرات التي تكون قد طرأت على حياة فقراء الريف والتي ساهم الصندوق في تحقيقها من خلال عملياته ومدى احتمال استدامتها – كما يراها هؤلاء الفقراء وشركاؤهم زمن التقييم. ويصنَّف التأثير على ستة حقول تعالجها مشاريع الصندوق بدرجات متفاوتة والعامل المنهجي للاستدامة وقابلية التكرار/التوسع. وفيما يلي وصف موجز لكل حقل من هذه الحقول:

- **الأصول المادية والمالية**. لا بد لتحقيق تخفيف وطأة الفقر على نحو مستدام من أن يتمتع فقراء الريف بحق قانوني مضمون في امتلاك أصول مادية ومالية كالأراضي والمياه والمدخرات والقروض والثروة الحيوانية والأدوات والمعدات والبنى الأساسية والتكنولوجيا والمعارف.

- **الأصول البشرية**. التي تتصل برأس المال المتمثل بالأشخاص والذي يتألف من الوضع التغذوي والصحة والتعليم والتدريب. ولهذه الأصول البشرية أهمية أساسية في تعزيز القدرات وأهمية نفعية في زيادة الدخول وتحسين سبل المعيشة.

- **رأس المال البشري وتمكين الناس**. يعتبر بناء القدرة الجماعية للفقراء (أي رأسمالهم الاجتماعي) عنصراً أساسياً في تخفيف وطأة الفقر. ومن شأن تعزيز منظمات ومؤسسات مساعدة الذات المحلية أن تنهض بقدرة الفقراء على استغلال الفرص الاقتصادية الكامنة وتمكين الروابط مع الأسواق والشركاء الخارجيين. ورأس المال الاجتماعي ذو القاعدة الراسخة يمكن الفقراء ويتيح لهم التفاعل مع أصحاب السلطة الاجتماعية على أساس عادل ومطلع كما يتيح لهم التفاوض على نحو فعال مع منظماتهم (بما في ذلك منظمات القطاع الخاص) بهدف تحسين سبل معيشتهم.

- **الأمن الغذائي** (الإنتاج والدخل والاستهلاك). لهذا الحقل صلة كبيرة بولاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. فالأسرة (أو المجتمع المحلي) التي تتمتع بالأمن الغذائي هي الأسرة التي يتوافر لها الغذاء الكافي الذي يضمن لكل أفرادها حداً أدنى من المدخول الغذائي في كل الأوقات. والعناصر الأساسية للأمن الغذائي هي توافر الأغذية (إنتاجاً وتجارةً) وإمكانات الحصول على الأغذية (الدخل والأسواق والأسعار) واستقرار إمكانات الحصول (ترتيبات التخزين والتسويق).

- **قاعدة الموارد البيئية والمجتمعية**. غالباً ما يكون تدهور البيئة ظاهرة من ظواهر الفقر ونضال فقراء الريف من أجل البقاء. وثمة علاقة وثيقة بين مدى إسهام مشروع ما في إصلاح البيئة (لا سيما قاعدة الموارد الزراعية) في المناطق المتأثرة بتدهور الموارد الطبيعية والتأثير المتوقع لمشاريع الصندوق على الفقر.

- **المؤسسات والسياسات والإطار التنظيمي**. للمؤسسات القائمة والسياسات المعمول بها والإطار التنظيمي المطبق تأثير كبير على حياة فقراء الريف. ومن النتائج التي يزداد توقعها من عمليات الصندوق تعزيز قدرة المؤسسات العامة المحلية على خدمة فقراء الريف وإعادة توجيه السياسات والمؤسسات القائمة بما يخدم مصالحهم. ويشمل هذا تغير السياسات القطرية الوطنية المتعلقة بفقراء الريف الذي يأخذ شكل: القوانين، واللوائح، والأنظمة والتعليمات، إضافة إلى قدر من اللامركزية يتيح اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي.

- **الاستدامة**. الاستدامة معيار شامل ينبغي أن ينطبق على كل تغيير في أي من الحقول الستة السابقة. وهي احتمال بقاء التأثير الإيجابي الصافي الصادر عن المشروع بعد انقضاء العمر المتوقع للمشروع.

- **الابتكار والقابلية للتكرار والتطبيق على نطاق أوسع**. يعتبر الصندوق الابتكار والقابلية للتكرار والتطبيق على نطاق أوسع معيارين شاملين آخرين. ويعرف الصندوق الابتكار بأنه تطوير طرق محسنة وفعالة من حيث التكاليف (من خلال مشاريع وبرامج يدعمها) من أجل معالجة المشكلات والفرص التي يواجهها فقراء الريف. ويدخل في هذا النُهُج المؤسسية والتكنولوجية فضلاً عن السياسات والشراكات المناصرة للفقراء. ويشدد الإطار الاستراتيجي على أهمية قابلية هذا النهج الابتكارية للتكرار والتطبيق على نطاق أوسع كبعد من أبعاد دور الصندوق الحفاز

نظراً لأنه يتيح توسيع نطاق تأثير مشاريع الصندوق ليشمل مجالات تتجاوز التغيرات التي تعزى إلى مشروع واحد.

45 - يزوَّد المقيِّمون بقائمة من الأسئلة التقييمية بشأن كل من هذه الحقول الستة لتعالج ضمن حدود انطباقها على المشروع المطروح للتقييم وليسترشد بها في تقييم التأثير ذي الصلة كماً ونوعاً أو كليهما. ومن الأسئلة التي تطرح في حقل رأس المال الاجتماعي وتمكين الناس مثلاً ما يلي: "هل تغيرت منظمات الناس الريفيين ومؤسساتهم؟" و"هل طرأ تغير على التماسك الاجتماعي للمجتمعات الريفية المحلية وعلى قدرتها على مساعدة الذات؟" و"هل طرأ تغير على المساواة بين الجنسين و/أو على أوضاع المرأة؟". وتوفر هذه الأسئلة وغيرها عند تقييم المشاريع أساساً لأي تقدير متسق لأي تغيرات في رأس المال الاجتماعي والتمكين. ويتم بعناية إدراج الجوانب المتعلقة بقضايا الجنسين في كل الحقول لضمان تحليل هذه الجوانب وتقديم تقارير عنها بشكل مناسب.

أداء المشروع (2-1/2-3)

46 - يقيَّم أداء المشروع استناداً إلى ثلاثة معايير هي: أهمية أهداف المشروع؛ والفعالية (مدى تحقق هذه الأهداف)؛ والكفاءة (هل جرى تحويل الموارد إلى نتائج على نحو اقتصادي؟). وتدل هذه المعايير الثلاثة، إذا أخذت معاً وكما تبدو بنهاية فترة التنفيذ، على حسن اختيار الصندوق للوسائل الكفيلة بتلبية احتياجات فقراء الريف وعلى مدى نجاح المشروع في تنفيذ الأهداف. ويركز معيار الأهمية على نوعية أهداف المشروع: "هل قمنا بما يجب؟" بينما يركز معيارا الفعالية والكفاءة على ما إذا كانت أهداف المشروع المناسبة قد تحققت بتكاليف معقولة: "هل قمنا بعملنا كما يجب؟". وبهذا يكون أداء المشروع هو الجواب على السؤال التالي" هل قمنا بما يجب كما يجب؟".

أداء الشركاء (3-1/3-5)

47 - تم عرض عدد من المعايير لتقدير أداء الشركاء الأساسيين في المشروع أي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمؤسسة المتعاونة والوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ المشروع، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية المعنية بتنفيذ المشروع والجهات المشاركة في التنفيذ. وتقدر هذه المعايير مدى حسن اختيار المشروع والإعداد له والإشراف عليه ومدى إسهام كل من الشركاء في نجاح تنفيذ المشروع. وكما في حالة معيار التأثير فإن الإطار يزود المقيِّمين بقائمة من الأسئلة والمعايير الفرعية ليطرحوها ويطبقوها عند تقدير أداء الصندوق وشركائه على حد سواء.

48 - وإضافة إلى التطبيق المنهجي لمعايير التقييم العريضة الثلاثة المذكورة آنفاً، فإن تقييمات عام 2002 طبَّقت وللمرة الأولى سلماً من أربع درجات على كل معيار من المعايير[11]، تمنح استناداً إلى مجموعة آراء الشركاء وفقراء الريف والمقيمين. وقد وضعت هذه الدرجات ضمن الحدود الممكنة بناء على تقدير صارم يستند إلى بيانات تجريبية.

49 - ويتيح هذا المزيد من المعايير المشتركة والدرجات نوعين من التوحيد: التوحيد ضمن المشاريع وبينها. فضمن المشاريع تمثل محصلة الدرجات لمعيار ما (التأثير على الفقر الريفي أو أداء المشروع مثلاً) ملخصاً لإنجازات

[11] هذه الدرجات هي: عالٍ، وجوهري، ومعتدل ويسير، أو شديد الاحتمال، ومحتمل، وقليل الاحتمال، وعديم الاحتمال، حسب المعيار.

المشروع. أما محصلة الدرجات لمشروعات متعددة (حسب متوسط حجم القرض) فإنها تدل على تأثير وأداء كل المشاريع المقيَّمة استناداً إلى حقل التأثير والمعايير (التأثير على إمكانات الحصول على الأصول، والأمن الغذائي، والرأسمال الاجتماعي، والأهمية العامة للمشروع، وأداء المؤسسات المتعاونة، والمنظمات غير الحكومية). وستبين الحصيلة الموحدة مجالات التأثير والفعالية حيثما كان أداء المشاريع المدعومة من الصندوق جيداً نسبياً كما تبين المجالات التي يتسم فيها الأداء بكفاءة أقل. ولما كانت عينة المشاريع المقيَّمة قليلة ومتنوعة فسيُعمل على إعطاء درجات مشابهة بمفعول رجعي وإلى الحد المجدي لتقييمات المشاريع التي تمت في السنوات القليلة السابقة لعام 2002 والتي تتوافر عنها بيانات كافية مما يتيح للاستنتاجات أن تستند إلى عدد أكبر من المشاريع وتستقي منها.

التعلم من النظرات الثاقبة للتقييم

50 – لا تقدر التقييمات التأثير والأداء فحسب بل إنها فضلاً عن ذلك تولد فرصاً لاستخلاص الأفكار. وكانت تقارير مكتب التقييم السنوية في الماضي تقدم ملخصات عن النظرات الثاقبة المستخلصة من أحدث التقييمات وكان يترك للقارئ أن يؤلف منها صورة للدروس المستخلصة من هذه التقييمات. إلا أن هذه التقارير ومنذ عام 2000 نقلت عملية التعلم من التقييمات والنظرات الثاقبة خطوة إلى الأمام فأخذت تثير قضايا نوعية تعتبرها هامة للصندوق ككل وجديرة بالمعالجة المدققة. وعلى الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها تقديم صورة موحدة عن الدروس التي تستخلص من التقييمات فقد تقرر المضي بهذه الممارسة. ومن شأن التوسع في استخدام إطار التقييم المنهجي الجديد أن ييسر عملية استخلاص الأفكار والدروس المشتركة بين القطاعات وأن يسهم في تركيزها على المجالات الاستراتيجية لأولويات الصندوق. وسيقدم التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها لعام 2003 الأفكار المستخلصة من عمليات تقييم المشاريع التي اضطلع بها مؤخراً والتي يرد عرض مبدئي لها في الفقرات من 56 إلى 60.

رابعا – التحديات التي يتعين مواجهتها

51 – أثار إعداد أول تقرير موحد عن التأثير والنتائج يصدر عن مكتب التقييم شواغل عديدة من أبرزها ضرورة المواءمة بين الطموح وما هو ممكن وعملي. فهناك مثلاً فرق كبير بين **الفعالية الآنية لعمليات الصندوق والفعالية الإنمائية للصندوق عموماً**. فكل الوكالات الإنمائية تطمح إلى التمتع بالقدرة على تقييم وبيان فعاليتها الإنمائية من حيث مساهمتها في تحسين النتائج الإنمائية على المدى الطويل، بالرجوع إلى أهداف التنمية للألفية. إلا أن تقييم مثل هذه الإنجازات يمثل تحدياً كبيراً لم تفلح أي وكالة في تحقيقه لأسباب واضحة هي أن تحديد مساهمة وكالة ما أو عملية ما في تحقيق تغيرات طويلة الأجل في النتائج الإنمائية والإقرار لها بذلك أمر ينطوي على صعوبة كبيرة. ولم تقم أي منظمة بذلك حتى الآن ولأسباب وجيهة. لأن تحديد إسهام أي منظمة أو تدخل في إحداث تغيير طويل الأمد في نتائج التنمية أمر محفوف بالمصاعب. لذلك لا بد من التحلي بقدر من الواقعية فيما يخص ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله عن تأثير العمليات المدعومة من الصندوق على التنمية.

52 – وهناك مسألة ذات صلة هي أن الصندوق يستخدم مفهوم "التأثير" للدلالة على النتائج التي تحققها عملياته من حيث التغييرات التي تدخلها على حياة فقراء الريف كما تُقدر بنهاية العملية مع أخذ مدى احتمال استدامتها بعين

الاعتبار. أما بعض وكالات المساعدة الإنمائية الأخرى فإنها تستخدم كلمة "التأثير" حصراً للدلالة على التغييرات الفعلية الطويلة الأجل المحققة في النتائج الإنمائية.

53 – تحدد الفترة التي يتحتم انقضاؤها بين مرحلة تصميم المشروع وتنفيذه من جهة وتقييمه بنهاية المطاف من جهة أخرى مدى قدرة تقارير التقييم وحدها على تقديم صورة للأداء الجاري لوكالة ما. فكل تقارير التقييم تتعلق بمشاريع صممت وأقرت في أوائل التسعينات رغم أن عملية التصميم كثيراً ما تمتد على مدى عدة سنين. لهذا فإن التقرير التوليفي ما هو أساساً إلا صورة مستقاة من ذلك الكم من المشاريع. ومما لا مناص منه بالتالي أن يشكك فيما إذا كانت النتائج تعكس حقاً المشاريع الحديثة أو الجارية.

54 – تشكل المشاريع التي قيَّمها مكتب التقييم عينة هامة من نحو 30 مشروعاً تستكمل سنوياً، وإن لم تكن بالضرورة ممثلة لها. ويتوقف مدى تمثيل نتائج التقييمات للحافظة ككل إلى حد كبير على مدى تمثيل المشاريع المقيَّمة للمشاريع ككل. وسيحلل التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها عينة المشاريع المقيَّمة عام 2002 ليرى ما إذا كانت تمثل عموماً الحافظة ككل من حيث المواقع الجغرافية وأنواع المشاريع وأداء التنفيذ.

خامسا – النظرات الثاقبة

55 – سيتبع الشكل المقترح لأول تقرير سنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها فحوى إطار التقييم المنهجي الجديد مع جزء جديد عن النظرات الثاقبة والقضايا. وفي الإطار المدرج أدناه تلخيص لهذا الشكل الجديد. وسيعرض الجزء 3 ، المتعلق بالتأثير على الفقر، نتائج التقييم من حيث علاقتها بالإطار الاستراتيجي للصندوق وأهداف التنمية للألفية.

التقرير السنوي عن تأثير عمليات الصندوق وفعاليتها

1 – مقدمة
2 - وصف المشاريع المقيمة وسياقها
3 - التأثير على الفقر الريفي
4 - أداء المشروع
5 - أداء الشركاء
6 - التقدير الكلي
7 - الأفكار المستخلصة والقضايا

56 – ما زالت عملية توليف نتائج تقارير التقييم جارية إلا أن هذه التقارير قد تمخضت عن عدد من الأفكار المشتركة. فتحليل الدرجات التي أعطتها عمليات التقييم للتأثير على الفقر الريفي يشير إلى أن التقدم الذي تحقق في زيادة الأصول المادية والمالية، والأمن الغذائي والأصول البشرية كان أكبر من ذاك الذي تحقق في مجال تحسين البيئة، وتعزيز رأس المال الاجتماعي، والتمكين والمؤسسات، والسياسات والأطر التنظيمية. وقد لا يتعدى هذا مجرد قيام هذه التأثيرات الأخيرة بوظيفتها على المدى الطويل إضافة إلى طابعها الأساسي؛ إلا أن لهذه الظاهرة، إن أكدتها تحليلات أخرى، أبعاداً هامة بالنسبة لمنحى الجهود ومدتها وللمجالات التي تتطلب تركيزاً أشد في عمليات الصندوق.

57 – عديد من النظرات الثاقبة ليست أفكاراً جديدة. مثال على ذلك أن نسبة كبيرة من التقييمات تشدد على الأهمية البالغة **لمشاركة المستفيدين** في تصميم المشاريع وتنفيذها[12]. كذلك فإن عدة تقييمات للمشاريع تؤكد على أهمية **بناء**

[12] تقييمات مشاريع في المغرب، وناميبيا، وبيرو، واليمن إضافة إلى تقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة.

القدرات المحلية وتشير إلى أنها عملية تستغرق وقتاً طويلاً[13]. ويشدد أيضاً على أهمية الاستعانة بمنظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية كشركاء من أجل تقديم الخدمات وبناء القدرات كما ويشار إلى التحديات الكثيرة والمتكررة التي تواجه من يسعى إلى تحقيق ذلك على نحو منهجي وناجح. ويثير تواتر هذه النتائج سؤالين أساسيين أمام الصندوق هما: هل هناك دليل على أن الدروس قد أثمرت؟ وإلى أي حد يستند الجيل الحاضر من المشاريع حقاً إلى الدروس الإيجابية المستخلصة من المشاريع السابقة ويتجنب مشكلاتها؟ وستتم معالجة هذين السؤالين في التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها.

58 – وهناك مسألتان أخريان تبرزان في عدد من تقييمات المشاريع والتقييمات القطرية. أولهما مسألة **الاستهداف** كطريقة لتركيز التأثير على فقراء الريف. خذ مثلاً آخر تقييمين لبرنامجين قطريين هما: البرنامج القطري لسري لانكا، والبرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة – فكلاهما يشدد على ضرورة قيام الصندوق بتعزيز التوجهات المناصرة للفقراء في مشاريعه إذا ما أريد لأفقر الفقراء أن يجنوا منافع أكثر مما جنوا حتى اليوم. ولا يتطلب هذا مجرد اختيار أشد المناطق فقراً بل وأيضاً تصميم تدخلات ذات صلة وثيقة بأفقر أفراد المجتمع. ويواجه الصندوق مشكلات في مجال الاستهداف منذ إنشائه. والسؤال الذي يطرح هو لماذا تستمر المشكلة؟ ما هي الأرباح والخسائر وما هي العوامل التي تسهم في تحقيق النجاح في هذا المجال؟

59 – والمسألة المشتركة الثانية هي الفوائد المحتملة من **حضور الصندوق محلياً في البلد**. فتقييم البرنامج القطري لكل من سري لانكا ولجمهورية تنزانيا المتحدة يذكر هذه المسألة بوصفها قضية هامة. معتبراً أن عدم وجود حضور ميداني دائم للصندوق يحد من دوره ويعيق مشاركته في الحوار بشأن السياسات ويقلص من قدرته على توفير المساندة التنفيذية. وتؤيد الأدلة المستخلصة من تقييمات المشاريع هذا الرأي. فالتقييم الذي تم مؤخراً لمشروع مارياناس (MARENASS) في بيرو، مثلاً، يسلط الضوء على المنافع الحقيقية لحضور الصندوق على الصعيد القطري ويخلص إلى أن الدعم والإشراف اللذين وفرهما مكتب الصندوق في ليما نظرياً ومنهجياً وعملياً كانا من العناصر الأساسية التي أسهمت في نجاح المشروع. وهذه مجموعة أخرى من المسائل التي سيحللها التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها.

سادسا – الخلاصة

60 – كل الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية تضطر، بدرجات متفاوتة، إلى مواجهة تحد متشابه هو: كيف يمكنها أن تحلل وتصف فعاليتها الكلية على أساس معلومات محسنة، وإن تلك محدودة، عن التقييم والأداء. وسيكون التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها أول محاولة، استكشافية بالضرورة، يقوم بها الصندوق لتقديم صورة شاملة عن الفعالية والأداء والأفكار المستخلصة استناداً إلى مواد تقييمية جارية.

13 تقييمات مشاريع في تشاد، والمغرب، وناميبيا، واليمن وتقييم البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية.

الجزء الثالث – لجنة التقييم

أولا – الأنشطة الرئيسية

61 – يحتوي هذا الجزء على موجز للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها لجنة التقييم من فبراير/شباط 2002 إلى ديسمبر/كانون الأول 2002[14] ويسلط الضوء على بعض القضايا الرئيسية المنبثقة عن مناقشاتها. وقد عقدت اللجنة خلال هذه الفترة ثلاث دورات عادية – في فبراير/شباط، وسبتمبر/أيلول، وديسمبر/كانون الأول 2002 – ودورة غير رسمية في 23 سبتمبر/أيلول 2002.

62 – ناقشت اللجنة في دورة فبراير/شباط 2002 تقرير تقييم عن قدرة الصندوق بوصفه مشجعاً للابتكارات القابلة للتكرار وآخر عن مشروع تنمية المناطق القبلية في أندرا براديش. واستعرضت اللجنة أيضاً برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2002.

63 – كان أول تقييم ناقشته اللجنة تقييماً على مستوى المؤسسة أجري استجابة لخطة عمل التجديد الخامس لموارد الصندوق (2000-2002)، التي يتعين على الصندوق بموجبها أن "يضع منهجية وأن يقيم قدرة الصندوق بوصفه مروجاً للابتكارات القابلة للتكرار في مجال الحد من الفقر الريفي بالتعاون مع شركاء آخرين". وقدم مكتب التقييم شرحاً لعملية التقييم وعرض استنتاجاته وتوصياته. وأثنت اللجنة على الصراحة التي يتسم بها التقييم وشددت على ضرورة اعتبار تشجيع الابتكارات القابلة للتكرار هدفاً من أهداف الصندوق الرئيسية وتكريس الجهود والموارد المناسبة من أجل خلق إطار موات لتحقيق هذا الهدف. وأكدت اللجنة أيضاً على أهمية اختيار الشركاء المناسبين من أجل الابتكار وعلى الدور الرئيسي الذي يضطلع به الشركاء والمستشارون المحليون لا سيما في ضوء الحضور الميداني المحدود للصندوق وضعف قدراته في مجال البحوث والتطوير. وحثت اللجنة الإدارة العليا للصندوق على الاهتمام جدياً بنتائج التقييم من أجل تعزيز فعالية عمليات الصندوق وتأثيرها الكليين.

64 – وطلبت اللجنة إلى الصندوق مناقشة التقييم ورد الإدارة العليا ضمن المجلس التنفيذي في المستقبل القريب. واقترح أعضاء اللجنة أيضاً أن ينظر الصندوق في إمكانية اعتماد "القدرة على الابتكار" معياراً في اختيار الموظفين وترقيتهم. وشددت اللجنة على ضرورة التمييز بين الابتكارات الفعلية في العمليات الميدانية التي قد يحاكيها الآخرون والعمليات أو النُهُج التي يعتمدها الصندوق من أجل تشجيع الابتكار. ولا شك أن هناك رابطاً بين النوعين لأن العمليات أو النهج المناسبة تفضي إلى ابتكارات على الصعيد الميداني. وقال بعض أعضاء اللجنة إنهم لا ينتظرون من الصندوق أن يكون مختبراً للابتكارات لأن هذا ينطوي على قدر من المخاطر.

65 – تم، بالتعاون مع سفارة هولندا في نيودلهي، تقييم مشروع تنمية المناطق القبلية في أندرا براديش، في الهند، الذي شاركت في تمويله حكومة هولندا. وكان الهدف الرئيسي من التقييم تقدير تأثير المشروع واستدامته، واستخلاص

[14] أجلت الدورة الثالثة والثلاثون للجنة التقييم إلى 7 أبريل/نيسان 2003 بعد أن كان من المقرر عقدها في فبراير/شباط 2003. ونظراً لتعذر إدراج مناقشات هذه الدورة في هذا التقرير فقد رئي أن تدرج فيه بعض الجوانب البارزة من جلسة فبراير/شباط 2002 التي سبق أن أدرجت في التقرير السنوي عن التقييم للسنة الماضية الذي قدم إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2002.

سلسلة من الأفكار والتوصيات لتستخدم في تصميم وتنفيذ مشاريع أخرى في المستقبل تركز على الشعوب القبلية. وعرض مكتب التقييم على اللجنة صورة عامة عن نتائج المشروع وتأثيره. وأكد منسق المشروع الذي دعي إلى حضور الاجتماع، أن السلطات الحكومية المعنية والمنظمات الحكومية التي شاركت في بناء القدرات والتعبئة الاجتماعية قد استخلصت دروساً رئيسية من المشروع واستوعبتها. وذكر المنسق أن الدروس المستخلصة من التقييم يجري تطبيقها على نطاق واسع في برامج ترعاها حكومة ولاية أندرا براديش لا سيما في مجال استخدام مجموعات مساعدة الذات كمحرك للتمويل الصغري والأنشطة المدرة للدخل.

66 – وأثنت اللجنة على التقييم لا سيما تركيزه على النتائج والتأثير والأفكار المستخلصة التي يمكن الأخذ بها في مبادرات أخرى. وأعاد أعضاء اللجنة تأكيدهم على أهمية دعم الصندوق لإنشاء مؤسسات مالية ريفية قادرة على تشجيع عمليات التمويل الصغري المستدامة خاصة في المناطق النائية التي لا تتوافر فيها إلا مؤسسات مالية قليلة لخدمة الفقراء. وأيدت اللجنة أيضاً التوصية بضرورة وضع استراتيجيات انسحاب واضحة لمشاريع الصندوق تحدد فيها بوضوح وقبل إغلاق المشاريع أدوار ومسؤوليات الأفراد والمؤسسات بما فيها دور الصندوق ومسؤولياته.

67 – وناقشت اللجنة في دورة سبتمبر/أيلول 2002 تقريري تقييم هما: (i) التقييم على مستوى المؤسسة لبرنامج منحة المساعدة التقنية من أجل البحوث الزراعية؛ (ii) تقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة.

68 – لم يضطلع بتقييم شامل لبرنامج منحة المساعدة التقنية من أجل البحوث الزراعية منذ بدايته قبل ما يزيد عن عقدين من الزمن. لهذا وضع التقييم لنفسه الأهداف الرئيسية التالية: (i) تقدير منجزات البرنامج مقارنة بأهدافه؛ (ii) تحليل اتجاهات التمويل الرئيسية وأهمية البرنامج ضمن استراتيجية الصندوق وأولوياته؛ (iii) تحديد وتحليل العوامل المتعلقة بعمليات البرنامج وتأثيره؛ (iv) التوصل إلى توصيات بشأن اتجاه البرنامج مستقبلاً وعناصر من أجل تحديد سياسة الصندوق بشأن تخصيص الموارد للمنح. وقدم مكتب التقييم عرضاً عاماً عن التقييم مسلطاً الضوء على بعض نتائجه وتوصياته الرئيسية. وعبرت اللجنة عن تقديرها للتقييم واتفاقها معه مشددة على أهمية تعزيز التكامل بين برامج عمل البحوث واحتياجات المزارعين. وأكد أعضاء اللجنة أيضاً على ضرورة تركيز منح المساعدة التقنية على الابتكار والبحوث التشاركية وأهمية قيام الصندوق بتمويل البحوث التي تدعم مشاريعه وتستجيب لاحتياجات المزارعين للمدى المتوسط. وأوصت اللجنة بعرض نتائج التقييم الرئيسية على المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول 2002.

69 – اضطلع بتقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة استجابة لرغبة الصندوق في إعداد وثيقة فرص استراتيجية قطرية جديدة لتنزانيا عام 2003. وكان الغرض من التقييم على وجه الخصوص ما يلي: (i) تحليل تأثير واستدامة استراتيجية وعمليات الصندوق المتطورة في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ (ii) تقدير كل من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الشاملة للجميع ودور الصندوق الاستراتيجي في التأثير على السياسات واستراتيجيات التنمية من أجل تعزيز رفاه فقراء الريف في تنزانيا على نحو مستدام؛ (iii) استخلاص أفكار وتوصيات من أجل تصميم وتنفيذ تدخلات جديدة وتحديد المجالات التي ينبغي استكشافها عند وضع استراتيجيات وبناء شراكات في المستقبل. وأكد نائب مدير شعبة التخطيط والبرمجة في وزارة الزراعة والأمن الغذائي (حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة) الذي حضر الدورة التي عقدتها اللجنة في سبتمبر/أيلول 2002 على أن استدامة التدخلات هي الشاغل الرئيسي لحكومته. وتحدث أيضاً عن

ضرورة بناء قدرات فقراء الريف ورابطاتهم بغية تعزيز مشاركة المستفيدين في تصميم استثمارات المشاريع وتشغيلها وصيانتها.

70 - وعبرت اللجنة عن تأييدها للمنحى العام لتحليلات التقييم وتوصياته لما يوفره من صورة شاملة عن تطور الاستراتيجية القطرية والحافظة القطرية وما يقدمه من صورة عامة واضحة عن الفرص والتحديات التي يواجهها الصندوق وشركاؤه. إلا أن اللجنة مع ذلك أكدت على ضرورة أن تصل المنافع الرئيسية الناجمة عن التدخلات المدعومة من الصندوق إلى أشد الناس فقراً في البلاد. وشددت اللجنة في هذا الصدد على أهمية تشجيع التقنيات والمنهجيات الوثيقة الصلة بأفقر الفقراء وتعزيز القدرات المحلية. وأيدت اللجنة توصيات التقييم بضرورة تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في إعداد المشاريع وتصميمها. وطلبت اللجنة بأن تتاح نسخ من تقرير الاتفاق عند انتهاء التقييم، عند استكماله، لسائر الأعضاء.

71 - عقدت يوم 23 سبتمبر/أيلول 2002، جلسة غير رسمية للجنة التقييم لتبادل الآراء وتعزيز التفاهم بشأن مسألتين رئيسيتين متصلتين بالتقييم من المقرر مناقشتهما في اجتماع تجديد الموارد في أكتوبر/تشرين الأول 2002 هما: (i) استقلال وحدة التقييم التابعة للصندوق؛ (ii) التقييم الخارجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

72 - اقترحت إحدى الدول الأعضاء خلال المشاورة بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق إنشاء وحدة تقييم مستقلة ذاتياً تكون مسؤولة مباشرة أمام المجلس التنفيذي وليس أمام الإدارة العليا للصندوق. وبناء على ذلك، أعد مكتب التقييم وثيقة مناقشة بعنوان تعزيز فعالية وظيفة التقييم لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمت صورة عامة عن تسلسل المسؤوليات الحالي لمكتب التقييم وعن مسائل أخرى تتصل باستقلاله الذاتي وتحليلاً للممارسات الدولية المعمول بها في عشر منظمات متعددة الأطراف. وطرحت الوثيقة على الدول الأعضاء للدراسة التدابيرَ التي من شأن تطبيقها أن يكفل مزيداً من الاستقلال والفعالية لعمليات التقييم في الصندوق. وقدم مكتب التقييم خلال الجلسة غير الرسمية للجنة يوم 23 سبتمبر/أيلول 2002، ملخصاً عن مسحٍ لعشر منظمات بين أن مكتب التقييم يتمتع فعلاً بقدر كبير من الاستقلال وأنه يهدف إلى تعزيز الاستقلال والمساءلة من جهة والتعلم وبناء الشراكات من جهة أخرى. وأكد مكتب التقييم على ضرورة قيام الصندوق بوضع سياسة تقييم شاملة وتطبيق تدابير تضمن اعتماد توصيات التقييمات وتعزيز دور الإدارة العليا والمجلس التنفيذي في أنشطة التقييم وضرورة وضع إجراءات ناظمة لعرض الوثائق المتصلة بالتقييم على الأجهزة الرئاسية للصندوق.

73 - وعبرت اللجنة عن ارتياحها للفرصة التي أتيحت لها لعقد مناقشة أوّلية ولتبادل الآراء بشأن الوثيقة مما مكّن أعضاء اللجنة من إدراك أن تسلسل المسؤولية في وحدة التقييم ما هو إلا أحد أبعاد الاستقلال. وشدد العديد من أعضاء اللجنة على أهمية تعزيز الاستقلال والمساءلة وكذلك التغذية الراجعة والدروس المستخلصة. واتفق الأعضاء على ضرورة ضمان استفادة المشاريع والبرامج والسياسات في مرحلتي تصميمها وتنفيذها من التغذية الراجعة من عمليات التقييم وعلى أهمية الشراكات في التقييم. واتفقت الحكومة على أن الوثيقة المقدمة تشكل نقطة انطلاق ممتازة للحوار مع الدول الأعضاء مستقبلاً وأيدت الخطوات التالية التي تقترحها الوثيقة ومنها وضع سياسة للتقييم لتعرض على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2003 لمناقشتها وإقرارها.

74 – كان اقتراح إجراء تقييم خارجي للصندوق قد طرح قبل عدة أشهر على الجلسة غير الرسمية للجنة وكان الهدف من المناقشة الأولية إجراء تبادل أولي للآراء بشأن هذا الموضوع. وكان رئيس الصندوق الذي حضر الجلسة غير الرسمية للجنة قد شدد على أن من شأن إجراء تقييم خارجي مستقل أن يسهم في تحسين أداء الصندوق وأن يعزز ثقة الدول الأعضاء. إلا أن تقييماً من هذا القبيل ينبغي أن يكون أوسع نطاقاً من الاستعراض الخارجي (الذي يتم في النصف الأول من 2002). وقال إن التقييم سيكون مفيداً جداً إذا ما أدرجت نتائجه فوراً في عملية التجديد السابع لموارد الصندوق أي أنه ينبغي إجراء التقييم في فترة 2003-2004.

75 – أكد أعضاء اللجنة على الحاجة إلى تقييم خارجي يوفر "قيمة مضافة" علاوة على الاستعراض الخارجي من خلال تعميق فهم نتائج وتأثير العمليات المدعومة من الصندوق (نوعاً وكماً على حد سواء). واتفق الأعضاء لهذه الغاية على الحاجة إلى مزيد من العمل الميداني المكثف وإلى تطبيق منهجية متسقة تتيح قياس النتائج المحققة في المجالات غير الملموسة كالشراكة والملكية والتمكين.

76 – ناقشت اللجنة في دورة ديسمبر/كانون الأول 2002 تقريري تقييم هما: (i) التقييم المرحلي لمشروع التنمية الزراعية في وادي كانم في تشاد؛ (ii) التقييم المواضيعي للزراعة العضوية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ووضعت اللجنة أيضاً جدول أعمالها لعام 2003. واختارت اللجنة بنهاية الدورة الخبير الاستشاري الذي سيجري التعاقد معه لوضع مسودة اختصاصات التقييم الخارجي للصندوق.

77 – كان الهدف العام للتقييم المرحلي في تشاد، وهو أول تقييم يستخدم منهجية تقييم التأثير الجديدة التي وضعها مكتب التقييم، تقدير نتائج المشروع وتأثيره وتوفير إرشادات بشأن إعداد مرحلة متابعة للمشروع. وأعلم مكتب التقييم اللجنة بأنه تم إجراء دراسة أنتروبومترية لتقدير الوضع التغذوي للمستفيدين وأن شراكة التعلم الأساسية أدت دوراً رئيسياً وأسهمت في إدخال تغييرات هامة على نهج المشروع لا سيما وأنها ساعدت في إقناع وزارة الزراعة باستخدام منظمات غير حكومية محلية لتقديم خدمات التمويل الصغري. وأشار مكتب التقييم إلى بعض المعيقات الرئيسية التي واجهها المشروع (الصراعات الأهلية وضعف المؤسسات على سبيل المثال) وإلى النتائج التي حققها والتأثير الذي خلفه لا سيما في مجالات تمكين الناس وتشكيل رأس المال الاجتماعي وتوفير مياه الشرب والخدمات الصحية والإصحاحية والتثقيف التغذوي والعام.

78 – وأشادت اللجنة بتطبيق منهجية تقييم التأثير الجديدة في تشاد وأوصت ببذل مزيد من الجهود من أجل توفير معلومات كمية ونوعية على حد سواء. وأشار أعضاء اللجنة إلى أن تعدد المؤسسات المشاركة في التنفيذ وتعقد الترتيبات المؤسسية وآليات التنسيق يخلق صعوبات في وجه العمليات. ورأى الأعضاء أن المشروع هو بحد ذاته مثال مفيد عن التطبيق المرن لنظام تخصيص قائم على الأداء، أي مثال لمشروع لم يحقق نتائج إيجابية ملموسة إلا أن الحكومة تسعى لخلق بيئة مواتية لضمان تحقيق نتائج إنمائية أفضل في المستقبل.

79 – كان الهدف من التقييم المواضيعي للزراعة العضوية في أمريكا اللاتينية والكاريبي تقدير جدوى تشجيع الزراعة العضوية في المشاريع المدعومة من الصندوق في الإقليم وغيره وكذلك لتحديد نقاط الدخول. وعرض مكتب التقييم نتائج التقييم من حيث تأثيرها على المزارعين لا سيما فيما يخص الغلال وتوليد الدخل والصحة والبيئة. وشدد التقييم على أهمية نوع التكنولوجيا التي يستخدمها المزارعون نظراً لما لها من تأثير كبير على تكاليف الإنتاج والغلال

على حد سواء. وفضلاً عن هذا فإن المرحلة "الانتقالية" – أي المرحلة التي يكون فيها المزارعون قد بدأوا باعتماد أساليب الزراعة العضوية ولم يحصلوا بعد على شهادات بأن منتجاتهم عضوية – هي مرحلة صعبة جداً يجدر أن توليها المشاريع المعانة من الصندوق اهتماماً خاصاً في المستقبل. وذكر مكتب التقييم أنه سيتم الاضطلاع بدراسة مشابهة في إقليم آسيا عام 2003.

80 – أيدت اللجنة تحليل التقييم واستنتاجاته وأوصت بأن تولي التقييمات القادمة عن هذا الموضوع اهتماماً أكبر للقضايا المتصلة بالتأثير البيئي واستخدام المعارف التقليدية وأن تقرر ما إذا كان ينبغي للصندوق أن يكرس اهتمامه للزراعة العضوية وإلى أي مدى. وشجعت اللجنة الصندوق على مواصلة التعاون مع منظمة للأغذية والزراعة للأمم المتحدة عند إجراء تقييمات من هذا القبيل نظراً لما لدى المنظمة من خبرة وتجربة تقنيتين. واقترح أيضاً أن يقوم مكتب التقييم بإجراء دراسة مشابهة في إقليم أفريقيا.

81 – اتفقت اللجنة على جدول أعمال مؤقت لدوراتها الثلاث في عام 2003. ففي دورتها الأولى (التي ستعقد في 7 أبريل/نيسان وليس في فبراير/شباط) ستناقش موضوعين هما: (i) سياسة الصندوق في مجال التقييم؛ (ii) برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2003. وفي دورتها الثانية في سبتمبر/أيلول ستناقش اللجنة المواضيع التالية: (i) التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيرها بالاقتران مع الإطار المنهجي لتقدير التأثير؛ (ii) تصميم مشروع تمويل المنشآت الصغيرة الريفية في الفيليبين. وفي دورتها الثالثة في ديسمبر/كانون الأول ستدرس اللجنة تقييمات عن طريقة الصندوق في الإشراف ومشروع دعم صغار المنتجين في المناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا في فنزويلا. وستضع اللجنة في ديسمبر/كانون الأول جدول أعمالها المؤقت لعام 2004. وفضلاً عن هذا، سيقوم أعضاء اللجنة بزيارة ميدانية إلى إندونيسيا تتصل بتقييم البرنامج القطري. وقد حدد لهذه الزيارة موعد مبدئي في أواخر عام 2003 وأوائل 2004.

82 – وإضافة إلى الأنشطة المذكورة آنفاً، في الأشهر الستة الأولى من عام 2002، قام أربعة من أعضاء اللجنة بدور نشط ضمن فريق الاستعراض الخارجي الذي شكل لإجراء الاستعراض الخارجي لنتائج عمليات الصندوق وتأثيرها. وأسهم أعضاء اللجنة الأربعة في عمل الفريق من خلال المشاركة، في جملة أمور أخرى، في مختلف الاجتماعات وفي خلوتين نظمتا لمناقشة الوثيقة المتعلقة بنهج الاستعراض الخارجي واختيار الخبراء الاستشاريين وتقرير الفريق ومسائل أخرى ذات صلة، وشاركوا أيضاً في أعمال ميدانية في أرمينيا والهند وبيرو.

ثانيا – بعض الجوانب البارزة المختارة من مناقشات لجنة التقييم

83 – يضم هذا الجزء بعض الجوانب البارزة لبعض القضايا المشتركة المنبثقة عن المناقشات التي تمت خلال دورات لجنة التقييم عام 2002.

برنامج منح المساعدة التقنية من أجل البحوث الزراعية

84 – شددت اللجنة على الحاجة إلى تعزيز التكامل بين برامج البحوث واحتياجات المزارعين واقترحت وضع الأموال المخصصة للمنح بتصرف المزارعين لتمكينهم من التأثير على اتجاهات البحوث. وأكدت اللجنة أيضاً أنه في الوقت الذي يتعين فيه على برنامج منح المساعدة التقنية التركيز على الابتكار والبحوث التشاركية فإن عليه أيضاً أن

يوازن هذه المسائل مع توليد المخرجات المباشرة المطلوبة لبرامج القروض المدعومة من الصندوق. واقترح أن تعتبر المراكز الوطنية للبحوث الزراعية شركاء في البحوث الزراعية لأنها تضطلع ببحوث عن النظم الزراعية وبوسعها المساهمة في التأثير الذي تحققه هذه البحوث. ورأى أعضاء اللجنة، فضلاً عن ذلك، أنه ينبغي تخصيص موارد إضافية من أجل تمويل البحوث في مجال مصايد الأسماك الحرفية التي تعتبر مصدراً هاماً من مصادر الرزق في بلدان شريكة عديدة. واعتبرت اللجنة أن انعدام حضور الصندوق على الصعيد الميداني يحد من كفاءة برنامج منح المساعدة التقنية لتعذر رصد أنشطة منح المساعدة التقنية والإشراف عليها ومتابعتها من المقر الرئيسي للصندوق.

الاستراتيجية الإنمائية المناصرة للفقراء واختيار المستفيدين

85 - وأكدت اللجنة في سياق مناقشتها لتقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة على ضرورة تركيز جهود الصندوق على أفقر المناطق والمجتمعات وضمان حصولها على المنافع الرئيسية الناجمة عن التدخلات المدعومة من الصندوق وعلى ضرورة تصميم التقنيات والمنهجيات على نحو يلبي احتياجات فقراء الريف. وذكرت اللجنة أيضاً أنه قد يكون من المستصوب، فيما يخص البلدان الكبيرة، أن يجمِّع الصندوق تدخلاته جغرافياً وقطاعياً كيما يحقق نتائج أفضل وتأثيراً أشد وفرصاً أكثر لتوليد المعارف والمشاركة في الحوار بشأن السياسات على الصعيد القطري.

المشاركة والشراكات

86 - أبرزت مناقشة تقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة ضرورة اعتبار فقراء الريف شركاء في عملية التنمية لا مجرد مشاركين فيها. ففيما يتعلق بوضع خطط جديدة لري المساحات الصغيرة، مثلاً، ينبغي إشراك فقراء الريف ليس في توفير العمالة اللازمة لأغراض البناء فحسب بل في اختيار المقاولين من القطاع الخاص والإشراف على عملهم أيضاً. والمطلوب للمستقبل هو تشجيع التنمية التشاركية كشراكة متساوية بين مختلف الأطراف يغدو فقراء الريف ومجتمعاتهم فيها عوامل تغيير نشطة. وينبغي إتاحة الوقت الكافي عند بداية كل مشروع من المشاريع من أجل تحليل العوامل التي من شأنها التأثير على عملية المشاركة. وفي سياق التقييم المرحلي في تشاد عبرت اللجنة عن ارتياحها لاختيار منظمة غير حكومية كفوءة للاضطلاع بمهمة تعبئة فقراء الريف وتدريبهم على الإدارة المالية ومسك الحسابات وغيرها من الأنشطة ذات الصلة التي توفر أساساً لتعزيز عمليات التمويل الصغري. وأكدت اللجنة أيضاً على أنه ينبغي للحكومة أن تشارك في هذه الجهود كما ينبغي أن يحدد بوضوح دورها في وضع سياسة وإطار قانوني للتمويل الصغري مناصرين للفقراء. واقترحت اللجنة، فضلاً عن ذلك، أن يعمل الصندوق من أجل إقامة علاقات تآزرية مع المبادرات الإنمائية والجهود الاستراتيجية الهامة على الصعيد القطري بما فيها المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ووثائق الحد من الفقر بهدف ضمان التركيز على الشواغل والاحتياجات الإنمائية لأفقر فقراء المناطق الريفية في استراتيجيات التنمية الرئيسية للحكومات الشريكة.

تحليل التأثير

87 - أشادت اللجنة بالصندوق لتطويره إطار منهجية تقييم التأثير الجديد عام 2002 ولتطبيقه له على أساس رائد. وقد حقق تطبيق الإطار الجديد في حالة التقييم المرحلي لمشروع التنمية الزراعية في وادي كانم في تشاد إلى تعزيز فهم التأثير استناداً إلى الأمن الغذائي ورأس المال الاجتماعي والتمكين والأصول المادية والمالية وغيرها من المسائل

الأساسية. إلا أنه كان من الضروري توفير قدر أكبر من المعلومات الكمية. وفي المناقشات بشأن تقييم مشروع تنمية المناطق القبلية في أندرا براديش، في الهند، التي جرت قبل وضع منهجية تقييم التأثير الجديدة عبرت اللجنة عن ارتياحها للاهتمام الخاص الذي أولاه المقيِّمون لتوثيق النتائج والتأثير. وعبرت اللجنة أيضاً عن تأييدها للجهود التي يبذلها مكتب التقييم من أجل البدء في تطبيق دليل الرصد والتقييم على صعيد المشاريع إقليمياً مما سيعزز جهود الصندوق الكلية في مجال تحليل التأثير.

الحوار بشأن السياسات

88 - أعاد أعضاء اللجنة التأكيد على ضرورة قيام الصندوق بتعزيز جهوده في مجال تمكين فقراء الريف لا سيما للمساهمة في حمل أصواتهم إلى محافل الحوار بشأن السياسات أثناء وضع وثائق استراتيجيات الحد من الفقر ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية مثلاً كيما يسمعها صانعو السياسات والقرارات الرئيسيون. وإضافة إلى اقتراحها مساعدة فقراء الريف على المشاركة في حوار السياسات اقترحت اللجنة أيضاً أن يخصص الصندوق مزيداً من الوقت والاهتمام للحوار بشأن السياسات مع كبار المسؤولين في الحكومة ومع الجهات المانحة الشريكة على الصعيد القطري. وعبرت اللجنة أثناء مناقشتها لتقييم مشروع تشاد وتقييم البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة عن ضرورة أن يكون للصندوق حضور دائم ومكثف في الميدان لتيسير الحوار بشأن السياسات.

استقلال وحدة التقييم

89 - تحدث عديد من أعضاء اللجنة عن أهمية حل التضارب بين الاستقلال والمساءلة من جهة والتغذية الراجعة من الدروس المستخلصة من جهة أخرى وأكدوا على ضرورة دراسة هذا التضارب دراسة معمقة نظراً لتأثيره المحتمل على حلقة التعلم وعلى فعالية التقييم الإجمالية. وشددت اللجنة على أهمية ضمان وصول تغذية راجعة فعالة من الدروس المستخلصة من التقييمات إلى عمليات تقييم المشاريع والبرامج والسياسات وتنفيذها. وفي إطار مسألة استقلال مكتب التقييم اعتبر عدة أعضاء أن من الضروري إعادة النظر في اختصاصات اللجنة وإجراءاتها التشغيلية ومنها على سبيل المثال عدد الدورات التي تعقدها في السنة الواحدة ومدة كل اجتماع وغير ذلك.

موجز الإنجازات في عام 2002

مجال العمل	الأنشطة المقررة	وضع التنفيذ المقرر	الوضع الراهن
1 - **عمليات التقييم على مستوى**	تقييم قدرات الصندوق باعتباره مروجا للابتكارات القابلة للتكرار	مقرر إنجازه	أنجز
	تقييم برنامج المساعدات التقنية للبحوث الزراعية	مقرر إنجازه	أنجز
	تقييم طريقة الصندوق في الإشراف على المشروعات	مقرر بدؤه	بدأ
2 - **تقييمات البرامج القطرية**	إندونيسيا	مقرر بدؤه	بدأ
	السنغال	مقرر بدؤه	بدأ
	جمهورية تنزانيا المتحدة	مقرر إنجازه	أنجز
	تونس	مقرر بدؤه	بدأ
3 - **التقييمات المواضيعية**	المشاركة مع البنك الدولي في أفريقيا الغربية والوسطى	مقرر بدؤه	1
	الإرشاد الزراعي ودعم ابتكارات المزارعين في أفريقيا الغربية والوسطى: تقدير الصندوق وتوقعاته	مقرر إنجازه	2
	تشجيع نظم المعرفة المحلية في إقليم آسيا والمحيط الهادي	مقرر بدؤه	بدأ
	استعراض النهج المبتكرة في بيرو	مقرر بدؤه	بدأ
	الزراعة العضوية في أمريكا اللاتينية والكاريبي	مقرر إنجازه	أنجز
	تقييم عمليات الصندوق في مجال التمويل الريفي وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة في البلقان، ووسط أوروبا والقوقاز	مقرر بدؤه	بدأ

1 بعد الأعمال الاستكشافية المبدئية، اتخذ قرار بأن يحل محل هذا التقييم في عام 2003، تقييم آخر لموضوع التسويق والقدرة على المنافسة في نفس هذا الإقليم (باعتبار أنه موضوع له أولويته عن الموضوع الأول).

2 من المقرر عقد حلقة عمل أخيرة في عام 2003 بالتشاور مع شعبة أفريقيا الغربية والوسطى في دائرة إدارة البرامج.

مجال العمل	الأنشطة المقررة	وضع التنفيذ المقرر	الوضع الراهن
4 – تقييم المشروعات			
4 – 1 تقييم منتصف المدة	بوروندي: مشروع إدارة الموارد الريفية في رويغي	مقرر بدؤه	ألغي لأسباب أمنية
	تشاد: مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم	مقرر إنجازه	أنجز
	فيدأمريكا	مقرر إنجازه	أنجز
	هايتي: مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة	مقرر إنجازه	أنجز
	موريتانيا: مشروع التنمية في منطقة الواحات – المرحلة الثانية	مقرر بدؤه	بدأ
	المغرب: مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي	مقرر إنجازه	أنجز
	ناميبيا: مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية	مقرر إنجازه	أنجز
	بيرو: مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية	مقرر إنجازه	أنجز
	الفيليبين: مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة	مقرر بدؤه	بدأ
	السنغال: مشروع التنمية الزراعية في ماتام	مقرر إنجازه	سينجز في أبريل/نيسان 2003
	جمهورية تنزانيا المتحدة: مشروع إدارة الزراعة والبيئة	مقرر بدؤه	بدأ
	فينيزويلا: مشروع مساندة صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة بولايتي فالكون ولارا	مقرر بدؤه	بدأ
	اليمن: مشروع حماية البيئة في تهامة	مقرر إنجازه	أنجز
4 – 2 تقييم إنجاز المشروعات	بنغلاديش: مشروع الإنتاج الزراعي المتكامل وإدارة المياه في نتراكونا	مقرر بدؤه	بدأ

وضع التنفيذ المقرر	مجال العمل	الأنشطة المقررة	وضع التنفيذ المقرر
5 – العمل والمنهجي	تعديل دليل الرصد والتقييم ليناسب عمليات الرصد والتقييم في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى	مقرر بدؤه	بدأ
	تعديل دليل الرصد والتقييم ليناسب عمليات الرصد والتقييم في إقليم آسيا والمحيط الهادي	مقرر بدؤه	بدأ
	نشر دليل الرصد والتقييم	مقرر بدؤه	بدأ
	تنفيذ منهجية جديدة للتأثير، وإصدار أول تقرير سنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيراتها	مقرر بدؤه	بدأ
6 – لجنة التقييم	ثلاث دورات عادية	ثلاث دورات	3 دورات + دورة غير رسمية
7 – الشراكات	الصندوق/الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي: تنفيذ الشراكة لتطوير الفعالية عن طريق التقييم	سينفذ برنامج مشاركة	منفذ
8 – أفرقة تجهيز المشروعات[3]	المشاركة في أفرقة تجهيز المشروعات	13 فريق تجهيز المشروعات	19 فريق تجهيز المشروعات
	حضور اجتماعات أفرقة تجهيز المشروعات فى 2002:		
	(i) المغرب: مشروع تنمية الإنتاج الحيوانى وتطوير المراعى فى الإقليم الشرقى؛ (ii) جيبوتى: مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير؛ (iii) سورية: مشروع التنمية الريفية فى إدلب؛ (iv) مصر: مشروع إدارة موارد مطروح	شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	4
	(i) فييت نام: وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (ii) الصين: مشروع الائتمان الريفى؛ (iii) الهند: تطوير مناطق القبائل فى اوريسا – المرحلة الثانية؛ (iv) جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية: مشروع مساندة مبادرات المجتمعات المحلية؛ (v) سري لانكا: وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية	شعبة آسيا والمحيط الهادي	5
	(i) بيرو: وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (ii) الجمهورية الدومينيكية: وثيقة الفرص الاستراتيجية	شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي	2
	(i) بوركينا فاصو: مشروع التنمية الريفية المستندة إلى المجتمعات المحلية؛ (ii) غينيا: مشروع التنمية الزراعية المستدامة فى منطقة الغابات؛ (iii) السنغال: مشروع التنمية الزراعية فى ماتام – المرحلة الثانية؛ (iv) تشاد: مشروع التنمية الريفية فى كانم؛ (v) فيدأفريكا – المرحلة الثانية؛ (vi) مالى: برنامج صندوق التنمية فى منطقة الساحل	شعبة أفريقيا الأولى	6
	(i) ناميبيا: وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (ii) جمهورية تنزانيا المتحدة: برنامج تطوير نظم التسويق الزراعى الاستراتيجية	شعبة أفريقيا الثانية	2

3 يزيد عدد أفرقة تجهيز المشروعات التي تمت المشاركة فيها (19) عدد تلك التي كان مطلوبا المشاركة فيها في عام 2001 (13)، بسبب ورود طلبات جديدة أثناء عام 2002.

برنامج عمل مكتب التقييم والدراسات للفترة 2003-2004[4]

مجال العمل	أنشطة التقييم	تاريخ البدء	التاريخ المتوقع للانتهاء
1 - التقييم على مستوى الصندوق	تقييم طرائق الإشراف في الصندوق	2002	سبتمبر/أيلول 2003
	تقييم نهج وسياسات الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	نوفمبر/تشرين الثاني 2003	ديسمبر/كانون الأول2004
	تقييم آلية الإقراض المرنة	2003	2004
2 - تقييم البرنامج القطري	بنين	يونيو/حزيران 2003	يونيو/حزيران 2004
	بوليفيا	سبتمبر/أيلول 2003	سبتمبر/أيلول 2004
	مصر	ديسمبر/كانون الأول 2003	ديسمبر/كانون الأول2004
	إندونيسيا	ديسمبر/كانون الأول 2002	ديسمبر/كانون الأول 2003
	السنغال	سبتمبر/أيلول 2002	يونيو/حزيران 2003
	تونس	سبتمبر/أيلول 2002	يونيو/حزيران 2003
	الصين	2004	2004
	غانا	2004	2004
	غينيا	2004	2004
	هندوراس	2004	2004
	المكسيك	2004	2004
	أوغندا/مدغشقر/إثيوبيا (واحدة منها فقط)	2004	2004

4 ستتحدد عمليات التقييم المقررة لعام 2004 في نهاية عام 2003 (الجزء المظلل).

التاريخ المتوقع للانتهاء	أنشطة التقييم	تاريخ البدء	التاريخ المتوقع للانتهاء
3 - التقييم بحسب الموضوع	الإرشاد الزراعي ودعم ابتكارات المزارعين (شعبة أفريقيا الأولى)	2001	أكتوبر/تشرين الأول 2003
	التسويق والقدرة على المنافسة في أفريقيا الغربية والوسطى (شعبة أفريقيا الأولى)	يونيو/حزيران 2003	يونيو/حزيران 2004
	تشجيع نظم المعرفة والابتكارات المحلية (شعبة آسيا والمحيط الهادي)	2002	ديسمبر/كانون الأول 2003
	الزراعة العضوية في آسيا (شعبة آسيا والمحيط الهادي)	سبتمبر/أيلول 2003	سبتمبر/أيلول 2004
	جهود اللامركزية في أثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا (شعبة أفريقيا الثانية)	يونيو/حزيران 2003	يونيو/حزيران 2004
	النهج المبتكرة في بيرو (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)	نوفمبر/تشرين الثاني 2002	نوفمبر/تشرين الثاني 2003
	الخدمات المالية الريفية في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)	سبتمبر/أيلول 2002	سبتمبر/أيلول 2003
	دعم مصايد الأسماك الحرفية (شعبتا أفريقيا الأولى والثانية)	2004	2004
	فعالية دعم روابط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (شعبة أفريقيا الثانية)	2004	2004
	الزراعة العضوية (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)	2004	2004
	استصلاح الأراضي وصون المياه (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)	2004	2004
4 - 1 التقييم المؤقت للمشروعات	بنين: مشروع الأنشطة المدرة للدخل (شعبة أفريقيا الأولى)	يونيو/حزيران 2003	ديسمبر/كانون الأول 2003
	البرازيل: مشروع النهوض بالمجتمعات المحلية في إقليم ريو غافياو (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)	مارس/آذار 2003	سبتمبر/أيلول 2003
	بوركينا فاصو: البرنامج الخاص لصون التربة والمياه وإشاعة التكامل بين الزراعة والحراجة في الهضبة الوسطى (شعبة أفريقيا الأولى)	يناير/كانون الثاني 2003	يونيو/حزيران 2003
	إكوادور: مشروع النهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو-إكوادوريين (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)	فبراير/شباط 2003	أبريل/نيسان 2003

التاريخ المتوقع للانتهاء	أنشطة التقييم	تاريخ البدء	التاريخ المتوقع للانتهاء
4 - 1 التقييم المؤقت للمشروعات (تابع)	غانا: برنامج تحسين الجذريات والدرنيات (شعبة أفريقيا الأولى)	يونيو/حزيران 2003	ديسمبر/كانون الأول 2003
	غينيا: مشروع مساندة صغار المزارعين في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا (شعبة أفريقيا الأولى)	يناير/كانون الثاني 2003	يونيو/حزيران 2003
	موريتانيا: مشروع التنمية في منطقة الواحات - المرحلة الثانية (شعبة أفريقيا الأولى)	أكتوبر/تشرين الأول 2002	أبريل/نيسان 2003
	نيبال: مشروع تطوير الغابات وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة (شعبة آسيا والمحيط الهادي)	فبراير/شباط 2003	أغسطس/آب 2003
	الفيليبين: مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة (شعبة آسيا والمحيط الهادي)	يوليو/تموز 2002	فبراير/شباط 2003
	جمهورية تنزانيا المتحدة: مشروع إدارة الزراعة والبيئة (شعبة أفريقيا الثانية)	نوفمبر/تشرين الثاني 2002	أبريل/نيسان 2003
	فينيزويلا: مشروع مساندة صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة بولايتي فالكون ولارا (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)	نوفمبر/تشرين الثاني 2002	مايو/أيار 2003
	جورجيا: مشروع التنمية الزراعية (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)	2004	2004
	كوت ديفوار: مشروع دعم التسويق والمبادرات المحلية (شعبة أفريقيا الأولى)	2004	2004
	كينيا: مشروع تنمية الخدمات لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية فى المنطقة الجافة فى وسط كينيا (شعبة أفريقيا الثانية)	2004	2004
	السنغال: مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة (شعبة أفريقيا الأولى)	2004	2004
4 - 2 تقييم إنجاز المشروعات	بنغلاديش: الإنتاج الزراعي المتكامل وإدارة المياه في نتراكونا (شعبة آسيا والمحيط الهادي)	سبتمبر/أيلول 2002	مارس/آذار 2003
	إريتريا: مشروع تنمية أراضي الوادي في المنخفضات الشرقية (شعبة أفريقيا الثانية)	أكتوبر/تشرين الأول 2003	مارس/آذار 2004
	لبنان: مشروع إنعاش الإنتاج الحيواني لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)	سبتمبر/أيلول 2003	مارس/آذار 2004
	ألبانيا: مشروع التنمية الريفية فى الأقسام الشمالية الشرقية (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)	2004	2004

التاريخ المتوقع للانتهاء	أنشطة التقييم	تاريخ البدء	التاريخ المتوقع للانتهاء
5 - العمل المنهجي	وضع التقرير السنوي الأول عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيراتها	أكتوبر/تشرين الأول 2002	سبتمبر/أيلول الأول 2003
	مواصلة تطوير منهجية تقييم التأثير على المشروعات	2002	2003
	وضع منهجية لتقييم البرامج القطرية	2003	2003
	تعديل دليل الرصد والتقييم ليناسب إقليم أفريقيا الغربية والوسطى	نوفمبر/تشرين الثاني 2002	ديسمبر/كانون الأول 2003
	تعديل دليل الرصد والتقييم ليناسب إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية	2003	2004
	تعديل دليل الرصد والتقييم ليناسب إقليم آسيا والمحيط الهادي	نوفمبر/تشرين الثاني 2002	ديسمبر/كانون الأول 2003
	تعديل دليل الرصد والتقييم ليناسب إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	2003	2004
6 - لجنة التقييم	ثلاث دورات عادية، ودورات أخرى غير رسمية مخصصة بحسب الحاجة	2003	2003
7 - المجلس التنفيذي	سياسات التقييم في الصندوق، التقرير السنوي عن التقييم	يناير/كانون الثاني 2003	أبريل/نيسان 2003
	التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وتأثيراتها	نوفمبر/تشرين الثاني 2002	سبتمبر/أيلول 2003
8 - التقييم الخارجي	إمكانية دعم التقييم الخارجي للصندوق	2003	2004
9 - مجموعة العمل	مشاركة موظفي مكتب التقييم والدراسات في صياغة سياسة الصندوق لمنح المساعدة التقنية	2002	2003

التاريخ المتوقع للانتهاء	أنشطة التقييم	تاريخ البدء	التاريخ المتوقع للانتهاء
9 - مجموعة العمل (تابع)	مشاركة موظفي مكتب التقييم والدراسات في تطوير السياسات مشاركة موظفي مكتب التقييم والدراسات في وضع الإطار الاستراتيجي موضع التنفيذ	2002 2002	2003 2003
10 - أنشطة الاتصالات	تقارير مكتب التقييم والدراسات، ودراساته ورؤيته وموقعه على شبكة الإنترنت	يناير/كانون الثاني 2003	ديسمبر/كانون الأول 2003
11 - الشراكات	الشراكة بين الصندوق والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي في أعمال التقييم، مجموعة العمل المعنية بالتقييم المشترك بين وكالات الأمم المتحدة	2003	2003
12 - أفرقة تجهيز المشروعات	ناميبيا (شعبة أفريقيا الثانية)		
	تنزانيا (شعبة أفريقيا الثانية)		
	الهند (شعبة آسيا والمحيط الهادي)		
	إندونيسيا (شعبة آسيا والمحيط الهادي)		
	نيبال (شعبة آسيا والمحيط الهادي)		
	الفيليبين (شعبة آسيا والمحيط الهادي)		
	سري لانكا (شعبة آسيا والمحيط الهادي)		
	فييت نام (شعبة آسيا والمحيط الهادي)		
	هايتي (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)		
	نيكاراغوا (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)		
	فينيزويلا (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)		
	أرمينيا (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)		
	الأردن (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)		
	تركيا (شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)		

الملحق الثالث

حصر عمليات التقييم التي قام بها مكتب التقييم والدراسات (1983-2002)

موجز عمليات التقييم التي قام بها مكتب التقييم والدراسات 1983-2002)

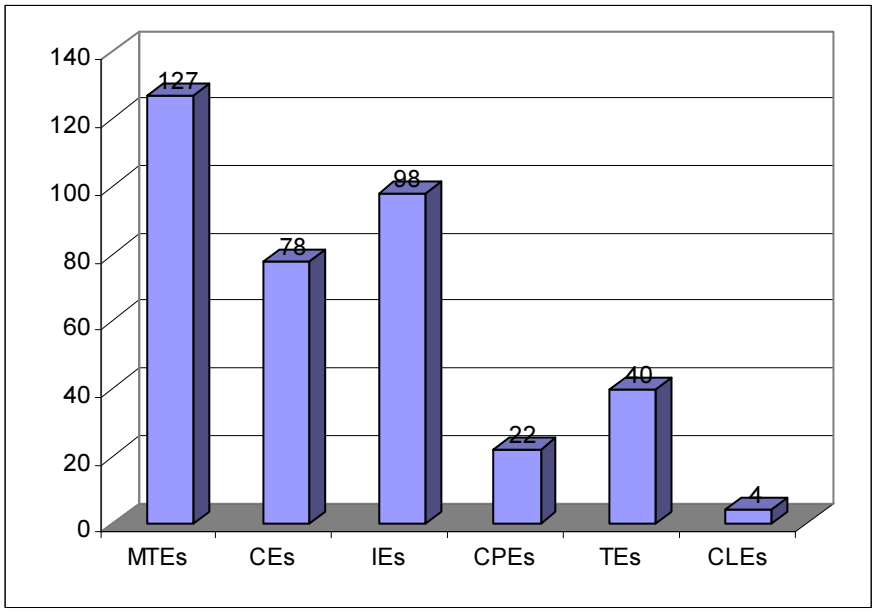

شرح المختصرات

MTEs =	تقييم منتصف المدة
CEs =	تقييم الاستكمال
Ies =	التقييم المرحلي
CPEs =	تقييم البرنامج القطري
Tes =	التقييم المواضيعي

عمليات التقييم التي أجريت في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى

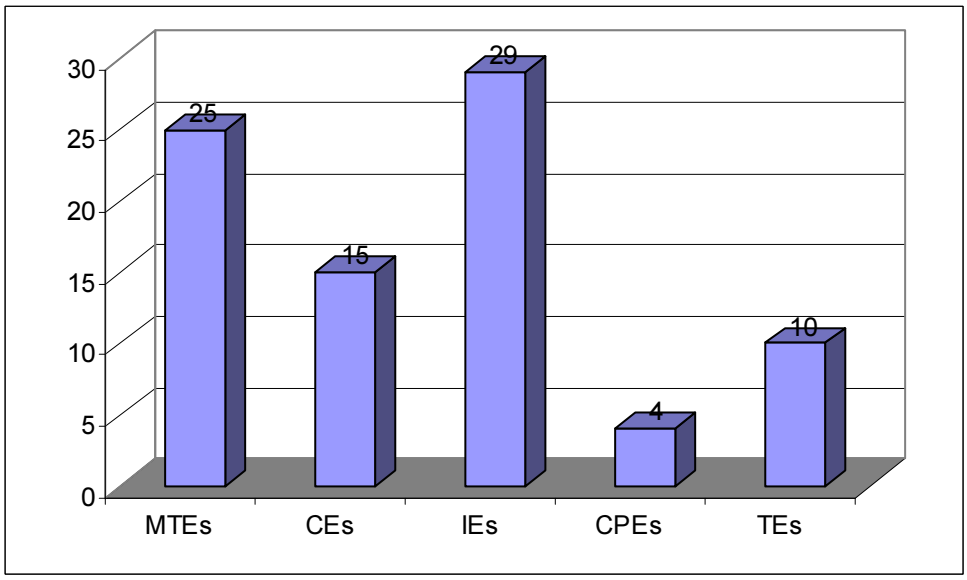

الملحق الثالث

عمليات التقييم التي أجريت في أفريقيا الشرقية والجنوبية (أفريقيا الثانية)

(2002-1983)

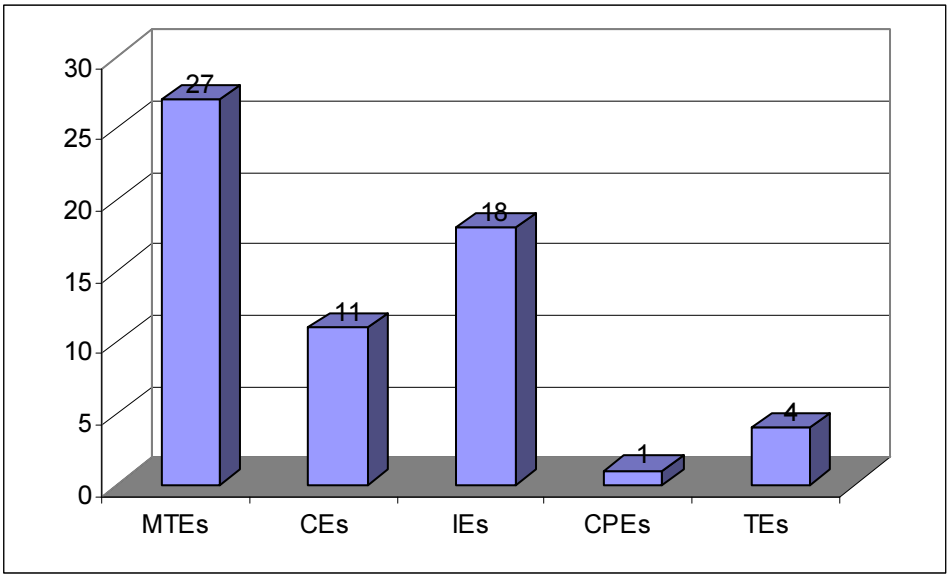

عمليات التقييم التي أجريت في إقليم آسيا والمحيط الهادي

(2002-1983)

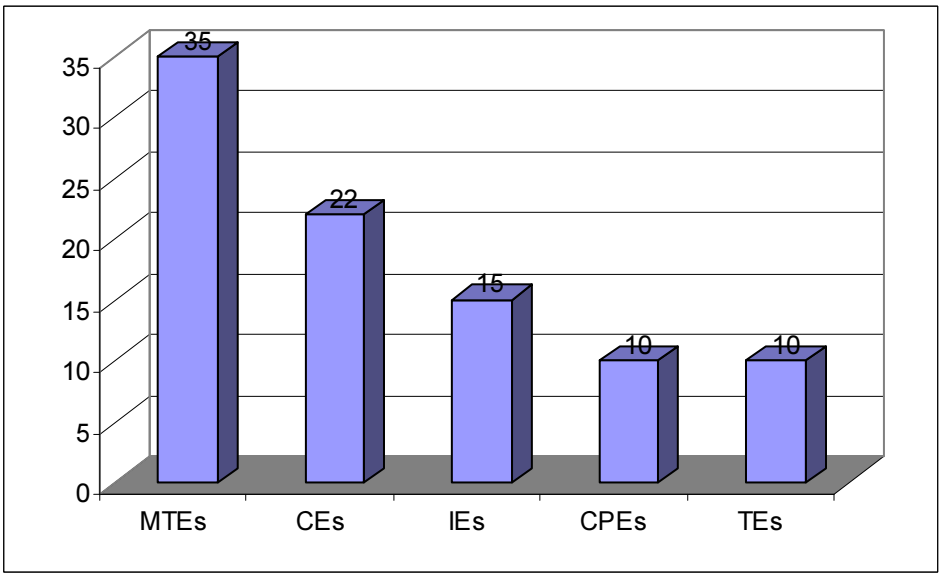

الملحق الثالث

عمليات التقييم التي أجريت في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي
(2002-1983)

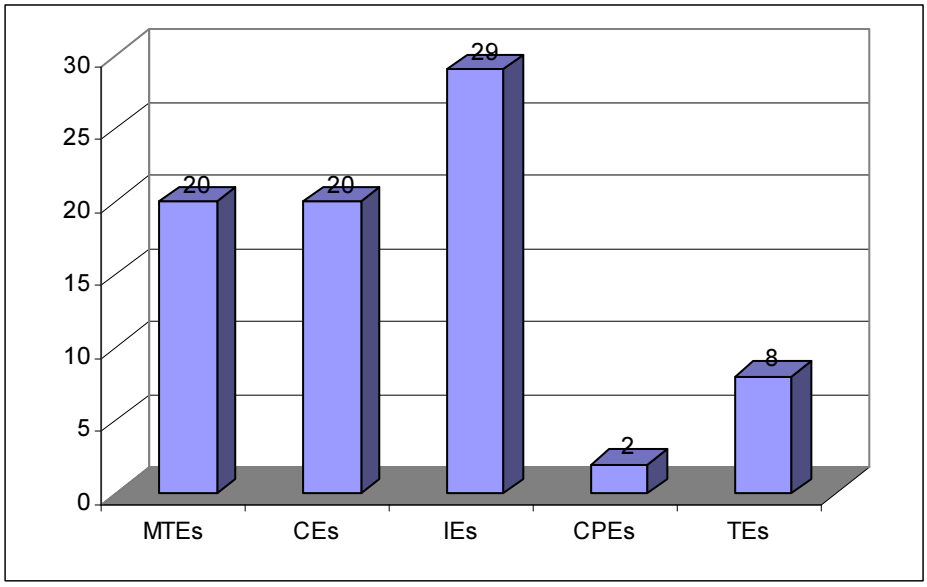

عمليات التقييم التي أجريت في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
(2002-1983)

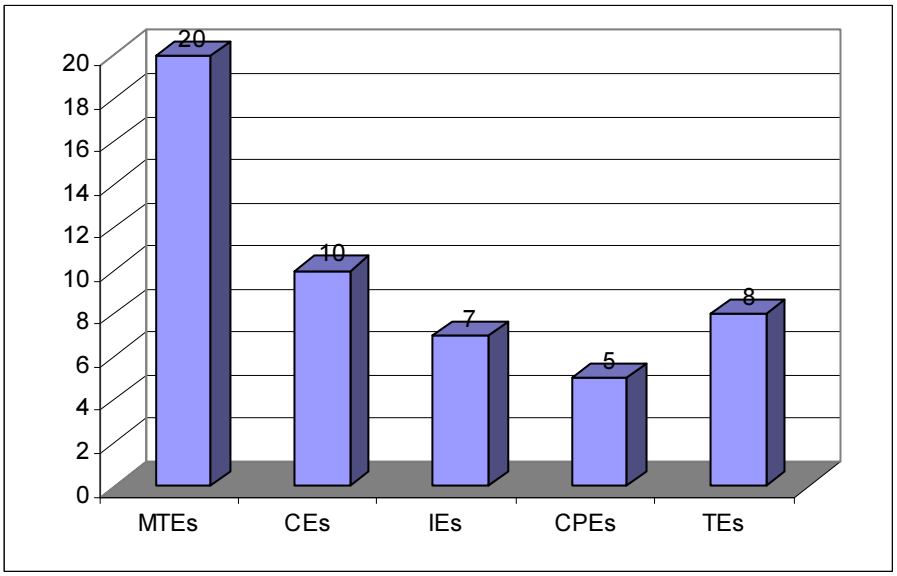

الملحق الرابع

توزيع عمليات التقييم بحسب أنواعها
(2002-1983)

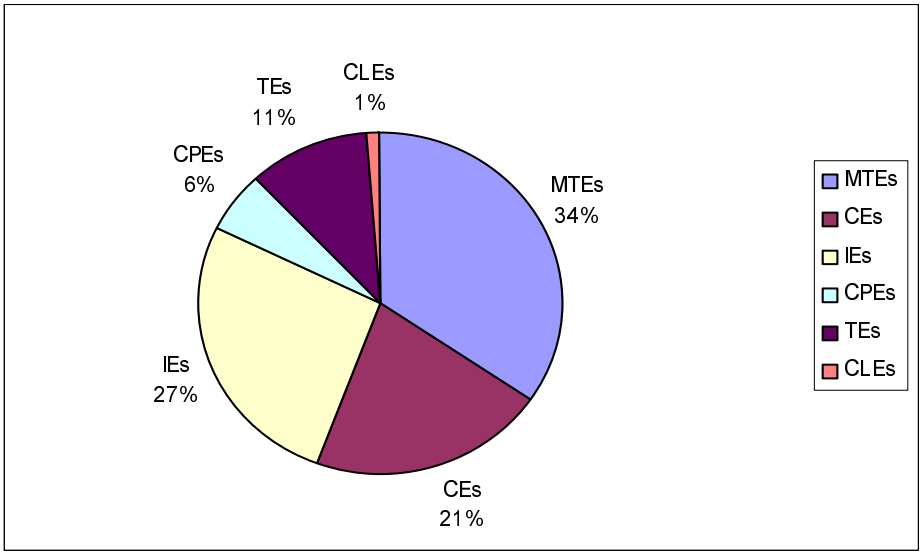

توزيع عمليات التقييم بحسب الأقاليم
(2002-1983)

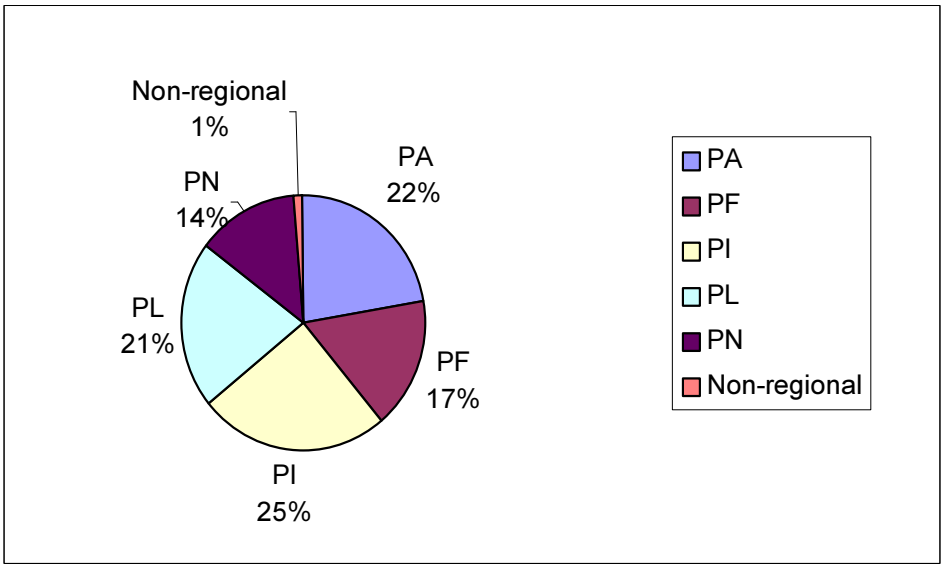

الملحق الرابع

أنواع التقييم التي يجريها مكتب التقييم والدراسات

أنواع عمليات التقييم التي يجريها مكتب التقييم والدراسات

تقييم المشروعات

تجرى عمليات التقييم على مستوى المشروع طوال دورة المشروع–وتشترك مختلف أنواع التقييم على مستوى المشروع بهدف تقدير إنجازات التنفيذ وتأثيراتها واستدامتها، للمساهمة بذلك في التعلم، وبالتالي في تحسين أداء المشروع وتأثيره.

- **عمليات التقييم المؤقت** وهي إجبارية قبل البدء في المرحلة الثنية من أي مشروع، أو البدء في أي مشروع مماثل في نفس الإقليم، وتستخدم نتائج واستنتاجات وتوصيات مثل هذا التقييم كأساس لتحسين عملية تصميم وتنفيذ التدخلات التالية. وقد حررت زيادة هائلة في عدد عمليات التقييم المؤقت بمرور السنتين، فقد مثل هذا النوع من عمليات التقييم أكثر من 90% من كل عمليات تقييم المشروعات إلى أجراها مكتب التقييم والدراسات.

- **تقييم إنجازات المشروعات** وهو التقييم الذي يجري عادة بعد الانتهاء من تقرير إنجاز المشروع الذي تعده الجهة المقترضة أو المؤسسة المتعاونة، ويتم عادة بعد تاريخ إغلاق المشروع بفترة تتراوح بين 3–18 شهرا.

- **تقييم منتصف المدة** ويجري في منتصف المدة فترة تنفيذ المشروع تقريبا، عندما تكون 50% تقريبا من المبالغ قد تم صرفها.

عمليات التقييم بحسب الموضوع

تصمم عمليات التقييم والدراسات بحسب الموضوع بحيث تقوم بتقدير مدى فعالية عمليات الصندوق ونهجه، ولتساهم في زيادة معرفته ببعض المسائل والموضوعات المختارة. وبهذه الطريقة، ينتظر أن توفر عمليات التقييم بحسب الموضوع أساساً لإعادة النظر في استراتيجيات وسياسات التشغيل الحالية، أو صياغة استراتيجيات وسياسات جديدة أكثر فعالية. فعمليات التقييم هذه لا تستفيد من نتائج تقييم المشروعات فحسب، بل ونعتمد على مجموعة من الموارد الخارجية، مثل أعمال التقييم التي تقوم بها منظمات مؤسسات أخرى حول نفس الموضوع أو المسألة.

تقييم البرامج القطرية

يعطي تقييم البرامج القطرية تقديرا لأداء وتأثير الأنشطة المعانة من الصندوق في بلد ما. وبناء على هذه التقديرات، ينتظر أن توفر عمليات التقييم هذه مدخلات مباشرة وواضحة لإعادة النظر في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية أو صياغة وثائق جديدة. بصورة خاصة، ينتظر أن يوفر تقييم البرامج القطرية معلومات عن أهم جوانب أداء المشروع، وأن يساهم في تطوير التوجه الاستراتيجي والتشغيلي لأنشطة الصندوق القادمة في آحاد البلدان. كما ينتظر أن تساهم عمليات التقييم هذه بعناصر معينة في حوار الصندوق حول سياسات الحد من الفقر الريفي.

عمليات التقييم على مستوى الصندوق

تجرى عمليات التقييم هذه لتقدير مدى فعالية وتأثير السياسات والاستراتيجيات والأدوات والنهج على مستوى الصندوق. وينتظر أن توفر عمليات التقييم هذه رؤى وتوصيات جديدة، يمكن استخدامها في صياغة سياسات واستراتيجيات جديدة أكثر فعالية.

الملحق الخامس

اتفاق نقطة الإنجاز ومجموعة المشاركة الأساسية للتعلم

اتفاق نهاية التقييم

بمجرد تقرير التقييم المستقل، يقوم مكتب التقييم والدارسات، ومسؤولي الصندوق ذوي الصلة، وغيرهم من المهتمين بعملية التقييم بإصدار وثيقة ذات وجهة عملية (تسمى اتفاق أو تفاهم نهاية التقييم). وهذه الوثيقة لها أهمية خاصة بالنسبة لحلقة التعلم وتشجيع المساءلة. وهي تعتبر ابتكارا في مكاتب تقييم الوكالات الناشئة، إذ أنها تصور توافق آراء أصحاب شأن والتزامهم بالعمل بتوصيات التقييم. وينتظر أن تؤدي هذه الأسئلة إلى تحسين عمليات المشروعات في المستقبل، وكذلك البرامج والسياسات. واتفاق نهاية التقييم هو ثمرة عمل مجموعة المشاركة الأساسية للتعلم (أنظر أدناه)، وله هدفين، هما: توضيح وتعميق فهم توصيات التقييم، وجعل هذه التوصيات أكثر قابلية للتنفيذ في إطار خطة عمل تحدد المسؤوليات والمواعيد. وبهذه الطريقة، يساعد اتفاق نهاية التقييم هو إبراز الآراء وافتراضات التعلم من التقييم التي لم يتحدد منظورها بعد، والتي مازالت بحاجة إلى مزيد من النقاش والتداول بين أصحاب الشأن.

مجموعة المشاركة الأساسية للتعلم

ويقوم مكتب التقييم والدراسات بتشكيل مجموعة مشاركة أساسية للتعلم لكل عملية تقييم، وتتكون هذه المجموعة من ممثلي أصحاب الشأن الذين يعتبرون أهم المستفيدين من نتائج التقييم. والمقصود من جماعة المشاركة الأساسية للتعلم أن تكون منبر "وقت حقيقي" للحوار والتأمل أثناء عملية التقييم. وبعد أن ينتهي مكتب التقييم والدراسات من تعزيز التقييم المستقل، يصبح الدور الرئيسي لجماعة المشاركة هو تنظيم عملية لمناقشة نتائج التقييم وتعميق فهم الأطراف المشاركة للنتائج والتوصيات بالإضافة إلى صياغة تقسيم الأعمال والمسؤوليات من أجل تنفيذها. وسوف يدرج ذلك في اتفاق نهاية التقييم (أنظر أعلاه). وقد أوكل هذا الدور إلى جماعة المشاركة بحكم طبيعتها، فعمليات التقييم لا تستطيع – في الغالب الأعم – الخروج بتوصيات قاطعة يمكن إقرارها والعمل بها على الفور.

الملحق السادس

الدراسات والآراء

الدراسات

توجز هذه الوثائق ذات الصحفيتين أهم الاستنتاجات إلى يمكن الخروج بها من كل تقييم بشكل تسهل قراءته. والهدف هو إعطاء التقييم "طعما"، وبالتالي تشجيع الفقراء على قراءة الموجز التنفيذي للتقرير الرئيسي. وهذه **الدراسات** قد تغطي أيضا إشارات الإنذار المبكر بشأن بعض المسائل، وهي تصدر باللغتين الإنكليزية واللغة الأصلية للتقييم.

الآراء

تركز هذه الوثائق ذات الصفحتين على أهم قضايا التعلم من عمليات التقييم بحسب الموضوع أو تقييم البرامج القطرية. وهي تنفيذ في توجيه الانتباه إلى افتراضا التعلم الرئيسية، وتشكل أساسا لمزيد من المناقشات بين المسؤولين المهنيين وبين صناع السياسات، سواء داخل الصندوق أو خارجه. ويتولى مكتب التقييم والدراسات كتابة هذه الوثائق مع أعضاء جماعة المشاركة الأساسية للتعلم. وستكون نتيجة لازمة لعمليات التقييم على مستوى الصندوق، وتقييم البرامج القطرية، وعمليات التقييم بحسب الموضوع.